جامعة المنصورة

كلية الآداب

ليس وما الحجازية
أحكامهما والعلاقة بينهما

دكتورة

موضى بنت حميد بن رميزان السبيعى

أستاذ مساعد بكلية اللغة العربية بقسم النحو الصرف

جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية ،مكه المكرمه،

مجلة كلية الآداب - جامعة المنصورة

العدد السابع والثلاثون - أغسطس ٢٠٠٥

ليس وما الحجازية ـ أحكامهما والعلاقة بينهما

د. موضي بنت حميد بن رميزان السبيعي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد رسول الله "صلى الله عليه وسلم".

وبعد، فتتناول هذه الدراسة "ليس وما" : أحكامهما، والعلاقة بينهما، وقد دارت على خمسة مباحث، المبحث الأول تناول ليس: نوعها وأصلها، ومعناها وعملها، والمبحث الثاني، وقد عرض لأحكامها: كون اسمها نكرة، والاقتصار على اسمها دون قرينة، واقتران خبرها بالواو، وزيادة الباء في خبرها، وصحة العطف على خبرها، ورتبة خبرها، والمبحث الثالث تناول "ما" التي تشابه ليس في حكمها وناقش عملها وإهمالها في اللغة، وعملها عند النحاة، ودخول الباء على الخبر، وإهمال تميم لها، وشروط إعمالها عمل ليس، والمبحث الرابع، وقد ا ستعرض العطف على "ما" واسمها وخبرها. ثم كان المبحث الخامس الذي تناول الشبه بين ليس وما في العمل والمعنى وأوجه الخلاف بينهما، ثم خاتمة أجملت أهم النتائج.

المبحث الأول

نوعها،وأصلها، ومعناها، وعملها

أولاً: نوعها:

تناول العلماء "ليس" والقسم الذي تدخل فيه من الكلم بالنقاش، فالجمهور على أنها فعل، وبعضهم قال بحرفيتها، وهناك من أشار إلى أنها اسم.

أ ــ القائلون بأنها فعل وأدلتهم:

١ ــ بين سيبويه فعليتها وذلك في حديثه عن كان وتصرفها، إذ عد ليس معها فقال: "وذلك قولك: كان، ويكون، وصار، ومادام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل، مما لا يستغنى عن الخبر تقول: كان عبد الله أخاك ..... وتقول كناهم، كما تقول ضربناهم، وتقول: إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم، كما تقول إذا لم نضربهم فمن يضربهم..... فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك، لأنها وضعت موضعاً واحداً، ومن ثم لم تُصرف تصرف الفعل الآخر"[١].

وكلام سيبويه عن هذه الأفعال يبرز فيه ما يلي:

أ ــ اتصالها بالخبر الضمير، تقول:كناهم، كما تقول:ضربناهم. وتقول: لم نكنهم.

ب ــ كونها متصرفة يأتي منها ماض، ومضارع، وأمر، واسم فاعل، ومفعول.

جـ ــ أن ليس عنده لم تتصرف مثل كان، وهو يشير ضمناً إلى كونها جامدة.

أما اتصال الضمير بها فقد ذكر المبرد أنها فعل يتصل به الضمير فقال:" أما الدليل على أنها فعل فوقوع الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال فيها،نحو:

---

(١) الكتاب، جـ١، ٤٥، ٤٦.

لستُ منطلقاً،ولست،ولستما، ولستم،و لستُنّ، وليست أمة الله ذاهبة،كقولك: ضربوا، ضرباً، وضربت فهذا وجه تصرفها"[١].

وقد أورد الرضي رأي سيبويه في شرحه للكافية وكأنه ارتضى مذهبه في عدم تصرفها فقال: " وسيبويه والأكثرون على أنه فعل غير منصرف"[٢].

ويؤكد ابن هشام فعليتها بقوله:" وهي فِعْلٌ لا يتصرف، ووزنه فعِل بالكسر، ثم التزم تخفيفه، ولم نقدره فعل بالفتح لأنه لا يخفف، ولا فَعُلَ بالضم لأنه لم يوجد في يائي العين إلا في هيؤ، وسمع "لُسْتُ" بضم اللام؛ فيكون على هذه اللغة كهَيُؤ"[٣].

وقال المبرد في موضع آخر:" وأنت إذا قلت: ليس زيد قائماً غداً، أو الآن أردت ذلك المعنى الذي يكون،فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغنى عن المضارع فيها"[٤].

فالمبرد عدها من الأفعال بسبب اتصال الضمير بها.

٢ ــ أدلتهم:

وتتضح أدلة فعليتها عند من ادعى ذلك بما يلي:

أ ــ مجيء اسمها ضمير شأن مستتراً:

وذلك في الأحوال الآتية:

---

(١) المقتضب، جـ٤، ٨٧.

(٢) جـ٤، ١٩٩

(٣) المغني، جـ١، ٢٩٣.

(٤) المقتضب، ٤، ٨٧.

١ ــ إذا وليها فعل، قال سيبويه: " فمن ذلك قول بعض العرب : لــيس خلــق الله مثله. فلولا أن فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في إنه"(١).

وقد جزم بن يعيش بأن الفعل لا يعمل في الفعل، ولابد من ضمير مســتكن إذا ولى" ليس" فعل. قال: " وإذا كان مرفوعاً متصلاً استكن في الفعل واستتر فيــه، لأن ضمير الفاعل إذا كان واحداً غائباً استكن في الفعل نحو: زيد قــام، فلــذلك قالوا:" ليس خلق الله مثله،ففي ليس ضمير منوي مستكن، لأن"لــيس" و"خلــق" فعلان، والفعل لا يعمل في الفعل، فلا بد من اسم يرتفع به، ولــذلك قيــل فيــه ضمير"(٢).

٢ ــ إذا وليها اسم هو معمول الفعل. وجاء الفعل بعده.

قال الشاعر وهو حميدٌ الأرقط:

فَأَصْبَحُوا والنّوىَ عَالِي مُعَرّسِهِمْ

وَلَيْسَ كلَّ النَّوى تُلْقِى المَسَاكِينُ.

فلو كان "كل"على"ليس"ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفع في"كل"،ولكنه انتصــب على "تلقى". ولا يجوز أن تحمل" المساكين" على"ليس"،وقد قدمت، فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول،وهذا لا يحسن فلو قلت:كــان زيــداً الحمــى

---

(١) الكتاب، جـ١، ٧٠.

(٢) شرح المفصل، جـ٣، ١١٦.

تأخذ،أو تأخذ الحمى،لم يجز وكان قبيحاً"(١).

وذكر الشيخ محيى الدين في تعليقه على شرح ابن عقيل للألفية أن للاسم بعد ليس في بيت حميد عدة إعرابات ذكر منها في رواية نصب ــ "كل" و"يلقى" بالياء ــ أن" ليس" فعل ماض ناقص واسمها ضمير الشأن المحذوف، وكل مفعول مقدم ليلقى، وكل مضاف والنوى مضاف إليه، ويلقى فعل مضارع، والمساكين :فاعله. والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس.(٢)

٣ ــ ويتصل بهذين الموضعين ما جاء عند سيبويه حيث بين أن بعضهم ذهب إلى أن "ليس" تجعل كما، وذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه:" ليس خلق الله أشعر منه،وليس قالها زيد" وذكر بيتاً لهشام أخي ذي الرمة.

هي الشَّفاء لِدائي لو ظَفِرتُ بها وليس منها شِفاء الداء مَبْذولُ

ثم يعلق بقوله:" هذا كله سمع من العرب، والوجه والحد أن تحمله على أن في ليس إضماراً، وهذا مبتدأ كقوله:" إنه أمة الله ذاهبة"(٣).

ب ــ **مجيء خبرها ضميراً والشأن أن يكون ظاهراً منفصلاً** ومثل ذلك: كان إياه، لأن كانهُ قليلة، ولم تستحكم هذه الحروف هاهنا، لا تقول: كانني وليسني، ولا كانك، فصارت "إيَّا" ههنا بمنزلتها في ضربي إياك. وتقول: أتوني ليس إياك، ولا يكون إياه؛ لأنك لا تقدر على الكاف ولا الهاء في هذا الموضع. قال

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ١، ٧٠.

(٢) تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل،جـ١، ٢٨٥.

(٣) الكتاب، جـ١، ١٤٧

الشاعر:

لَيْـــتَ هـــذا الليـــلَ شَـــهْرٌ لا نـــرى فيـــه عَرِيبـــاً
لـــيس إيَّـــاي وإيَّـــا ك ولا نَخْشَـــى رَقِيبـــاً[١]

وقد ذكر محيى الدين تعليقاً على قول الشاعر:

عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليـــــــــسي

أنه أتى بخبر ليس ضميراً متصلاً، ولا يجوز عنـد جمهـرة النحـاة إلا منفصلاً، ذهب القوم الكرام ليس إياي"[٢].

جـ ـ إذا لحقتها ياء النفس تلزمها نون الوقاية:

لكون "ليس" فعلاً تلزمها نون الوقاية، ولو كانت حرفاً ما لزمهـا ذلـك، فنقول في"على":علىّ لا عليني وفي" إلى" إلىَّ لا إليني، أما من وعن فإنهما على حرفين وضعا وليست كذلك ليس، وأما لعل وعلَّ فالكثير فيهما لعليّ وعليَّ دون نون الوقاية بخلاف ليس ـ قال سيبويه:" بلغني عن العرب الموثوق بهم أنهـم يقولون لَيْسَنى، وكذلك كانَنِي"[٣].

وذكر الرضي أنه لنقصان فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها كمـا فـي قوله:

---

(١) سيبويه،الكتاب، جـ٢، ٣٥٨.

(٢) تعليق محيى الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل، جـ١، ١٠٩.

(٣) الكتاب، جـ٢، ٣٥٨، ٣٥٩.

* اذ ذهب القوم الكرام ليسي *[١]

وبين ابن عقيل أنه إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوماً نون تسمى نون الوقاية، وسميت بذلك لأنها تقي الفعل من الكسر، وقد جاء حذفها مع ليس شذوذاً كما في البيت السابق، وذكر الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد في حاشية ابن عقيل أن حذف نون الوقاية مع ليس مع اتصالها بياء المتكلم شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن ليس فعل[٢].

ب ــ القائلون بأنها حرف وأدلتهم:

قال ابن الأنباري :" علي أن من النحويين من يغلب عليها شبه الحرفية، ويحتج بما حكى عن بعض العرب أنه قال: " ليس الطيب إلا المسك" فرفع الطيب والمسك جميعاً، وبما حكى أن بعض العرب قيل له: فلان يتهددك، فقال: " عليه رجلاً ليسى" فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية"[٣].

وقال الزجاجي: " وأما ليس فإنها لم تتصرف لتمكن شبه ا لحرف فيها حتى قال بعض النحويين: " إنها حرف ألا ترى أنها لا مصدر لها في موضع من المواضع".

وقال في موضع آخر :" ولما منع من تقديم خبر ليس من كان مذهبه فيها أنها حرف استدل بأن معمول الحرف لم يقدم على الحرف في موضع من

---

(١) شرح الكافية، جـ٤، ٢٠١.

(٢) شرح ابن عقيل، جـ١، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ١، ١٦١.

المواضع"[١].

وقال ابن هشام: " وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة ما، وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شُقير وجماعة، والصواب الأول"[٢] يقصد أنها فعل وهذا رأي ابن هشام.

وقال أبو علي في أحد قوليه:" إنه حرف، إذ لو كان مخفف "فَعِل" كصَيْد في صَيِد، لعادت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير،كصيدت، ولو كان كهاب لكسرت الفاء، كهبت، ويعلق: "والجواب : أن ذلك لمفارقته أخويه في عدم التصرُّف"[٣].

جـ ـ " ليس " اسم:

أورد ابن منظور هذا الرجز فقال:

يا خيرْ مَنْ زانَ سُرُوجَ المَيْسِ
قد رُسَّتِ الحاجاتُ عند قَيْسِ
إذ لا يَزالُ مُولعاً بِلَيْسِ

وعلق عليه بقوله: " فإنه جعلها اسماً وأعربها"[٤]، ولا يتبادر من هذا أن

---

(١) شرح جمل الزجاجي، جـ١، ٣٨٣، ٣٨٨.

(٢) مغني اللبيب، جـ١، ٢٩٣.

(٣) الرضي، شرح الكافية، جـ٤، ١٩٩.

(٤) لسان العرب، جـ٦، مادة لس. ٢١٢، عمود/٢.

أحداً قال في "ليس" في التركيب إنها اسم، وإنما هذا حكم على لفظ"ليس" في البيت، وقد قصد لذاته، وأي كلمة حرفاً أو فعلاً قصد لفظها تعد اسماً، مثل قول المعربين "لم" حرف نفي وجزم وقلب، و"إن" حرف شرط و"إن" حرف توكيد ونصب، و"ضرب" فعل ماض، و"اسمع"فعل أمر.

وقد يحكى فيبقى على صورته دون تغيير. ومنه قول الشاعر:

ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني

وقد يراعى لفظه دون حكايته. وعلى هذا جاء قول الراجز:

" مولعاً بليس" وكسر السين.

ثانياً: أصلها:

الذين تحدثوا عن أصلها نقلوا قول الخليل:" إنها مركبة من لا النافية و"أيس" مصدر لفعل مهمل بمعنى الوجود: قال ابن سيده: " وليس من حروف الاستثناء، قال الليث: ليس كلمة جحود قال الخليل: وأصله: لا أيس، فطرحت الهمزة، وألزقت اللام بالياء، وقال الفراء:" وأصل ليس، لا أيس"(١).

وقال ابن السيد البطليوسي:" وقد زعم قوم أنها مركبة من لا النافية وأيس ومعناه الوجود، وأن أصلها لا أيس. كقولك: لا وجود، فلما كثر استعمالها حذفت الهمزة، كما قالوا: ويلمه، والأصل ويل لأمه، وأيش ذلك، وهم يريدون أي: شيء، وهذا منقول من كلام الفلاسفة إلى صناعة النحو. لأنهم يعبرون عن

---

(١) لسان العرب، جـ٦، مادة ليس، ص٢١١، عمود/٢.

الوجود بالأيس وعن العدم باللّيس"[١].

وعند الرضي:" أصل ليس: لَيِسَ، كهيِبَ، كما يقال في عَلِمَ: عَلْمَ وإلزامهم تخفيفها بالإسكان، وتركهم قلب يائها ألفاً، كما هو القياس في :هاب، الماضي، لمخالفتها أخواتها في عدم التصرف، ولا يجوز أن يكون مفتوح الياء إذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفاً"[٢].

وقال ابن هشام:" وهي فعلٌ لا يتصرف، وزنه فَعِلَ بالكسر، ثم التزم تخفيفه، ولم نقدره فَعَلَ بالفتح لأنه لا يخفف، ولا فَعُلَ بالضم لأنه لم يوجد في يائي العين إلا في هيُؤ، وسمع "لُسْتُ" بضم اللام؛ فيكون على هذه اللغة، كَهَيُؤ"[٣].

ثالثاً: معناها:

قال سيبويه:" ليس نفي" وقال الرضي :" وليس لنفي مضمون الجملة قال سيبويه، وتبعه ابن السراج: ليس للنفي مطلقاً، تقول: ليس خلق الله مثله في الماضي. وقال تعالى:﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [٤].

وجمهور النحاة على أنها لنفي الحال، قال الأندلسي ــ وأحسن ــ : ليس بين القولين تناقض، لأن خبر ليس، وإن لم يقيد بزمان من الأزمنة فهو على ما

---

(١) أصلاح الخلل الواقع في الجمل، ١٤١.

(٢) شرح الرضي على الكافية، جـ٤، ١٩٩.

(٣) المغني، جـ١، ٢٩٣.

(٤) آية ٩ من سورة هود.

قيد به؛ هذا قوله"[١].

وقد أوضح أبو حيان:"رحمه الله" رأي أبي علي الفارسي أنها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان تنفيه على حسب القيد"قال:"وهو الصحيح"[٢].

وعند المبرد قد تفيد الاستثناء،وفيها ضمير مثل كان حيث قال:" جاءني القوم لا يكون زيداً، وجاءني القوم ليس زيداً. كأنه قال: ليس بعضهم ولا يكون بعضهم. وكذلك أتاني النساء لا يكون فلانة، يريد لا يكون بعضهن إلا أن هذا في معنى الاستثناء وإن جعلته وصفاً فجيد. وكان الجرمي يختاره، وهو قولك: أتاني القوم ليسوا إخوتك، وأتتني امرأة لا تكون فلانة"[٣].

وقال الكسائي:" ليس يكون جحداً، ويكون استثناء ينصب به ... وربما جاءت ليس بمعنى لا التي ينسق بها كقول لبيد:

* إنما يَجْزى الفَتى لَيْس الجَمَلَ*

إذا أعرب ليس الجمل لأن ليس ههنا بمعنى لا النسقية[٤].

وقال أبو حيان: زعم الكوفيون أنها تكون عاطفة في المفردات تقول: قام القومُ ليس زيدٌ، وضربت القوم ليس زيداً، ومررت بالقوم ليس زيد ولا يجوز هذا عند البصريين"[٥].

---

(١) شرح الكافية، جـ٤، ١٩٨، ١٩٩.

(٢) ارتشاف الضرب، جـ٣، ١١٥٧.

(٣) المقتضب، جـ٤، ٤٢٨.

(٤) لسان العرب، جـ٦، مادة ليس، ص٢١١، عمود/٢.

(٥) ارتشاف الضرب،جـ٣، ١١٥٧.

رابعاً: عملها:

قال الشيخ خالد:" هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ ... فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى اسمها حقيقة، وفاعلها مجازاً، أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد :"كضرب زيدُ عمراً". هذا مذهب البصريين، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها. وخالفهم "الفراء"، فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع، تشبيهاً بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثاني، ثم اختلفوا في نصبه، فقال الفراء تشبيهاً بالحال؛ لأنها شبيهة بـ "قام"، وقال بقية الكوفيين: منصوب على الحال. والصحيح مذهب البصريين؛ لوروده مضمراً، ومعرفة، وجامداً، ولكونه لا يستغنى عنه، وليس، ذلك شأن الحال" .... وقال:"ما يعمل هذا العمل وهو رفع الاسم، ونصب الخبر مطلقاً من غير شرط، سواء كانت مثبتة: أو منفية، صلة لـ"ما" الظرفية أولاً، وهو ثمانية: كان وهي أم الكتاب، لاختصاصها بأمور لا تكون لأخواتها "وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار وليس"[1].

قال صاحب المغني:" وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر، وقيل: قد تخرج عن ذلك في مواضع:

أحدها: أن تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمنزلة إلا، نحو" أتوني ليس زيداً"،والصحيح أنها الناسخة، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم،

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح، جـ١، ٥٨٨، ٥٨٩.

واستتاره واجب، فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب...

الثاني: أن يقترن الخبر بعدها بإلا، نحو"ليس الطيب إلا المسك"، بالرفع لدى تميم والنصب لدى الحجازيين"(١).

وذكر أبو حيان أنها إذا دخلت إلا في خبرها، لا تعمل البتة في لغة تميم، وتعمل في لغة الحجاز كحالها إذا لم تدخل إلا،وبناء الاسم ههنا شاذ كبنائه مع (ما) قال الشاعر:

قَدْ سَوَّأَ النَاسُ باباً لَيْسَ بَأْسَ به وأَصْبَحَ الدّهْرُ ذُوُ العِرْنَيْنِ قَدْ جُدِعَا(٢)

وقد ذكر الزجاجي القصة المشهورة لعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء، وسؤال عيسى بن عمر لأبي عمرو عن قوله:" ليس الطيبُ إلا المسكُ". فقال له أبو عمرو:" نمت وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع".

وعند جمهور النحاة أن ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر دون شروط، ولم يفرقوا بين لغة تميم والحجاز وما أشار إليه عيسى بن عمر عن أبي عمرو بن العلاء يدل على أنها تهمل في لغة تميم إذا انتقض خبرها بألا، ففي لغة الحجازيين تعمل مطلقاً، وعند تميم بشرط ألا ينتقض خبرها بإلا(٣).

---

(١) ابن هشام، جـ١، ٢٩٣، ٢٩٤، وانظر شرح التسهيل، لابن مالك،جـ١، ٣٣٣، وارتشاف الضرب، جـ٣، ١١٤٦.

(٢) ارتشاف الضرب، جـ٣، ١١٥٧.

(٣) مجالس العلماء،ص٣، ٤، ٥.

المبحث الثاني:

أحكامها وما تختص به

أولاً: ذكر ابن مالك في باب المبتدأ من أسباب تجويز كون المبتدأ نكرة وقوعه بعد نفي، واسم ليس لإفادتها النفي كالمبتدأ الواقع بعد نفي، فلذلك **اختصت ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة كقول الشاعر:**

كم قد رأيت وليس شيء باقياً من زائرٍ طرق الهوى ومزور

وتشارك ليس في ذلك كان بعد نفي أو شبهه. ومثال ذلك في مجيء كان بعد نفي قول الشاعر:

ما كان من بشر إلا وميتته محتومة لكن الآجال تختلف

وأما مشاركة كان بعد نفي ليس في مجيء اسمها نكرة محضة فكثير، ومنه قول الشاعر:

إذا لم يكن أحدٌ باقيا فإن التأسي دواء الأسى

ومثال ذلك بعد شبه النفي قول الشاعر:

ولو كان حيٌ في الحياة مخلداً خلدت ولكن ليس حيٌ بخالد[1]

ثانياً: جواز الاقتصار على اسمها دون قرينة زائدة. قال سيبويه:(وقولهم" ليس أحدُ أي: ليس هنا أحدٌ) [2] وذلك على كون الاسم نكرة عامة، لأنه بذلك

---

(١) شرح التسهيل، جـ١، ٣٥٨، ٣٥٩.

(٢) الكتاب، جـ٢، ٣٤٦.

يشبه اسم لا، فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر، كقول الشاعر:

ألا يا ليل ويحـــك نبئينـــــــا فأما الجود منـــك فليس جـــــود

أراد فليس منك جود، أو ليس عندك جود ومثله قول الآخر:

يئستم وخلتم أنه ليس ناصـــــر فبؤتم من نصرنا خير معقـــــــل

ثالثاً: اقتران خبرها بواو إذا كان جملة موجبة بإلا نحو قول الشاعر:

ليس شيءٌ إلا وفيـــه إذا مـــــا قابلَتْهُ عينُ البصير اعتبـــــــارُ[١].

رابعاً: زيادة الباء في خبرها وفي اسمها أحياناً:

أ - **اشتهر في خبر ليس زيادة الباء فيه كثيراً:** نحو قوله تعالى:﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾[٣] ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ ﴾[٤] فإن كان الخبر موجباً لم تدخل نحو: ليس زيد إلا قائماً"[٥].

وقد صرح الشيخ خالد بأن زيادة الباء لا تلزم إلا بعد ليس المنفي خبرها فقال:" وتزداد الباء بكثرة في خبر ليس غير الاستثنائية نحـــو:﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾[٦] .... وذلك عند البصريين، لرفع توهم الإثبات، فإن السامع قـــد لا

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، جـ١، ٣٥٨-٣٥٩.

(٢) آية، ١٧٢، من سورة الأعراف.

(٣) آية ٣٦ من سورة الزمر.

(٤) آية ٣٧ من سورة الزمر.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب، جـ٣، ١٢١٥،وشرح ابن عقيل، جـ١، ٣٠٩.

(٦) آية ٣٦ من سورة الزمر.

يسمع أول الكلام، وعند الكوفيين لتأكيد النفي قالوا: "ليس زيد بقائم" رد لـــ"إن زيداً لقائم" فالباء بمنزلة اللام"[١].

ب ـ **إذا تأخر اسم ليس تزاد فيه الباء:**

وتزاد الباء في اسم ليس إذا تأخر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم:﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ بأن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ﴾[٢] قرئ"بأن"وبنصب البر، وقوله:

أَلَيْسَ عَجِيباً بأنَ الفَتى ... يُصَابُ بِبَعْضِ الذي في يَدَيْهِ

وقد ذكر ذلك ابن هشام حيث قال: " ومن الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم ليس، بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر"[٣].

وقد أورد هذا الشاهد الشيخ خالد وقال :"وهذا من الغريب كما قال في المغني"[٤].

خامساً: صحة العطف على خبرها بالنصب والجر:

إذا زيدت الباء في خبرها فالأصل أن يجر المعطوف مراعاة للفظ المعطوف عليه، ويجوز أن يعطف على محل الخبر وهو النصب فينصب المعطوف، ولكثرة زيادة الباء في خبر ليس، أخذت هذه الزيادة حكم الأصل فجاز مراعاتها وإن لم تكن محققة في اللفظ، فجاء العطف على خبرها المنصوب بالجر.

---

(١) التصريح، جـ١، ٦٦٨.

(٢) الآية ١٧٧ من سورة البقرة.

(٣) مغني اللبيب. جـ١، ١١٠.

(٤) شرح التصريح، جـ١، ٦٦٩.

قال سيبويه:" زعم الخليل: "رحمه الله" أن الشاعر حين قال:

* فسلنا بالجبال ولا الحديدا *

أجراه على الموضع"(١).

قال البغدادي تعليقاً على البيت: "على أن قوله: الحديدا معطوف على محل الجار والمجرور وهو قوله بالجبال وهو خبر ليس والباء زائدة، وكذلك أورده سيبويه"(٢).

والجر نحو قول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول.

قال البغدادي: " على أن قوله وسابق بالجر معطوف على مدركٍ على توهم الباء فيه فإنه يجوز زيادة الباء في خبر ليس كقوله تعالى:﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ (٣).

قال سيبويه: في باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي وسألت الخليل عن قول الله عز وجل:﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾(٤).

فقال: هو كقول زهير:

---

(١) الكتاب، جـ٢، ٢٩٢.

(٢) خزانة الأدب، جـ١، ٣٤٣، الشاهد،١٢٤.

(٣) آية ٣٦، من سورة الزمر.

(٤) آية ١٠ المنافقون.

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

فإنما جروا هذا لأن الأول تدخله الباء فجاؤا بالثاني،وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، وكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فـاء فيـه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله فعلى ذلك توهموا هذا"[1].

---

(١) خزانة الأدب، جـ٣، ٦٦٥، الشاهد رقم٧٠٤. وانظر سيبويه، جـ٣، ١٠٠.

سادساً: رتبة خبر ليس:

أولاً: توسط الخبر:

الأصل في خبر ليس التأخر وهو المحكوم به نحو: " ليس زيد قائماً" أي: الآن، وعند ا لتقيد بزمن على حسبه نحو"" ليس زيد قائماً غداً"[١]،وجمهور النحاة أجمعوا على جواز تقديم خبرها على اسمها، ونقل ابن درستويه عن بعض النحويين منع تقديم الخبر على الاسم مطلقاً، سواء كان الخبر ظرفاً أم جاراً ومجروراً أم غيرهما، نقل هذا عنه ابن يعيش في شرح المفصل"[٢].

وقال الشيخ خالد:"ولم يعرف لغيره، والصحيح الجواز من غير استثناء".

وقال المحقق:"قال أبو حيان في منهج السالك:" وأما تقديم خبر ليس على اسمها فجائز نحو:" ليس قائماً زيد" قال الفارسي: لم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها، وحكى صاحب الإرشاد أن من النحويين من منع تقديم خبرها على اسمها، فهؤلاء شبهوها بـ"ما" فهذا المذهب يرد عليه السماع"[٣].

ويبين الرضي أن بعضهم أوجب تأخير الخبر إذا كان جملة، ولا وجه لمنع توسطها أو تقدمها والأصل الجواز"[٤].

وأورد ابن هشام خلاف ابن درستويه في الجواز بقوله:" وتوسط

---

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، جـ١، ٢٦٨.

(٢) جـ٧، ١١٤.

(٣) التصريح، جـ١، ٦٠٢.

(٤) شرح الكافية، جـ٤، ٢٠٥.

أخبارهن جائز، خلافاً لابن درستويه في ليس، ... قال الله تعالى:﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١] وقرأ حمزة وحفص﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ [٢] بنصب البر[٣].

ومنه قول الشاعر:

سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواءً عالمٌ وجهول

قال أبو حيان وأما توسيط خبر ليس، فثابت من كلام العرب، فلا التفات لمن منع ذلك، .... ودعوى الفارسي، وابن الدهان، وابن عصفور، وابن مالك: الإجماع على جواز توسيط خبرها ليست بصحيحة، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه تشبيها "بما"[٤].

ثانياً: تقدمه عليها:

أ ــ الجواز مطلقاً والدليل عليه:

ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، كما يجوز تقديم خبر كان عليها، ودليلهم ما يلي:

١ ــ تقديم معمول الخبر ــ احتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى:﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[٥] ووجه الدليل في هذه

---

(١) آية ٤٧ من سورة الروم.

(٢) آية ١٧٧، من سورة البقرة.

(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى، ١٢٩، ١٣٠.

(٤) ارتشاف الضرب، جـ٣، ١١٦٩، وانظر تسهيل الفوائد لابن مالك، ٥٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك،جـ١، ٤٠٠، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل،جـ١، ٢٦٠، ٢٦١.

(٥) آية ٨، من سورة هود.

الآية أنه قدم معمول خبر ليس على ليس، فإن قوله:" يوم يأتيهم" متعلق بمصروف، وقدم على ليس، ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس ما جاز تقديم معمول خبرها عليها، لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ألا ترى أنه لم يجز أن تقول "زيداً" أكرمت" إلا بعد أن جاز "أكرمت زيداً" فلو لم يجز تقديم "مصروف" الذي هو خبر ليس على ليس، ما جاز تقديم المعمول عليها[١].

وقال الرضي فالأكثر على جواز تقديم خبرها عليها والمجيز استدل بالآية السابقة ثم علّق عليها:" ولا يطرد لهم ذلك، فإنك تقول: زيداً لن أضرب، ولَم أضرب،ولا مانع أن يقال إن "يوم يأتيهم" ظرف لليس، فإن الأفعال الناقصة تنصب الظرف لدلالتها على مطلق الحدث"[٢].

٢ ــ الأصل في العمل للأفعال وهي فعل، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة عليها.

٣ ــ هي تعمل في الأسماء المعرفة والمنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة، فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها.

٤ ــ لا يجوز أن تقاس " ليس" على "ما" في امتناع تقديم خبرها عليها، لأن ليس تخالف ما، بدليل أنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها نحو "ليس قائماً زيد"، ولا يجوز تقديم خبر ما على اسمها، فلا يقال:"ما قائماً زيدٌ".

قال ابن يعيش:"ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها، وهو قول سيبويه والمتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين،كالسيرافي وأبي علي،وإليه

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، جـ٧، ١١٤.

(٢) شرح الرضي على الكافية، جـ٤، ٢٠١.

ذهب الفراء من الكوفيين واحتجوا لذلك بالنص والمعنى،أما النص فقوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[١].

ووجه الدليل أنه قدم معمول الخبر عليها، وذلك أن "يوم" معمول "مصروفاً" الذي هو الخبر، وتقديم المعمول يجيز تقديم العامل، لأن رتبة العامل قبل المعمول"[٢].

واستظهر بعضهم من قول سيبويه في"باب ما ينصب من الألف" :" ومثل ذلك أعبد الله كنت مثله، لأن كنت فعل، والمثل مضاف إليه وهو منصوب، ومثله أزيداً لست مثله، لأنه فعل، فصار بمنزلة قولك أزيداً لقيت أخاه ــ وهو قول الخليل"ــ[٣] أنه نص على جواز تقديم خبرها عليها.

قال عبد الله بن السيد البطليوسي:" والظاهر من مذهب سيبويه في ليس أنه يجوز تقديم خبرها عليها،لأنه أجاز في كتابه: أزيداً لست مثله، بنصب زيد بفعل مضمر تفسره ليس، كأنه في التقدير أخالفت زيداً لست مثله؟! والعامل الظاهر لا يجوز أن يفسر عاملاً متقدماً عليه إلا يكون متصرفاً في نفسه، وإنما جرت ليس مجرى الأفعال المتصرفة لأن لفظها لفظ الماضي"[٤].

والحقيقة أن كلام سيبويه ليس فيه نص على إجازة تقديم معمولها عليها، ففيه أن زيداً مفعول به لفعل محذوف لا خبر لليس.

---

(١) آية ٨ من سورة هود.

(٢) شرح المفصل، جـ٧، ١١٤.

(٣) الكتاب، جـ١، ١٠٢.

(٤) اصلاح الخلل الواقع في الجمل، ١٤٠.

وقال ابن جني:" وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر"ليس" عليها، فأحد ما يحتج به عليه أن يقال له: إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا، والكوفيون أيضاً معنا، فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك يا أبا العباس أن تنفر عن خلافه، وتستوحش منه، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه"، والشيخ النجار في تعليقه على نص ابن جني يرى أنه ليس في كلام سيبويه نص صريح في ذلك كما قال ابن الأنباري، وما ورد عن سيبويه هو مجرد مثال قدم فيه المفعول لفعل محذوف، وليس خبراً لليس، أما نصٌ صريح في وجوب تقديم خبرها عليها فلا يوجد[١]. وقد سبق إلى ذلك ابن الأنباري

الرد على المجيزين:

١ ــ ذكر ابن الأنباري أن الجواب عن قول البصريين في قوله تعالى:﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[٢]، فعندهم ــ أي الكوفيين ــ لا حجة لهم فيه، وذلك أنهم لا يسلمون أن "يوم" متعلق بمصروف، ولا أنه منصوب،وإنما هو مرفوع بالابتداء، وقد بنى على الفتح لإضافته إلى الفعل، كما قرأ نافع والأعرج في قوله تعالى:﴿ هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[٣]، بفتح الميم، فإن "يوم" في موضع رفع، وبنى على الفتح لإضافته إلى الفعل، وكذلك ها

---

(١) ابن جني. الخصائص، جـ١، ١٨٨، ١٨٩. وانظر الانصاف، جـ١، ص١٦٠.

(٢) آية ٨ من سورة هود.

(٣) آية ١١٩ من سورة المائدة.

هنا، وإن سلمنا أنه منصوب فهو منصوب بفعل مقدر دل عليه قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ تقديره يلازمهم يوم يأتيهم العذاب، لقوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ﴾[1].

والسمين الحلبي يبين أنه إذا تقدم الفرع فأولى أن يتقدم الأصل. وقد رد بعضهم هذا الدليل بشيئين أحدهما: أن القاعدة منخرمة إذ لنا مواضع يتقدم فيها المعمول، ولا يتقدم فيها العامل. وأورد من ذلك نحو قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ [2] فاليتيم منصوب بـ "تقهر"، والسائل منصوب بـ " تنهر"وقد تقدما على لا الناصبة ولا يتقدم العامل – وهو المجزوم على "لا" وقال الشيخ يقصد أبا حيان:" وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر "ليس" عليها ولا بمعموله إلا ما دلّ عليه ظاهر هذه الآية وقول الشاعر:

فيأبى فما يزداد إلى لجاجـــــة وكنت أبياً في الخفا لستُ أقدم

واسم" ليس" ضمير عائد على "العذاب" وكذلك فاعل"يأتيهم" والتقـدير: ألا ليس العذاب مصروفاً عنهم يوم يأتيهم العذاب، وحكى أبو البقاء عن بعضهم أن العامل في "يوم يأتيهم" محذوف وتقديره أي لا يصرف عنهم العذاب يوم يأتيهم ودل على هذا المحذوف سياق الكلام[3].

٢ – وقولهم إن الأصل في العمل للأفعال وهي فعل يعمل فـي الأسـماء المعرفـة

---

(١) آية ٨ من سورة هود.

(٢) الآيتان ٩-١٠ من سورة الضحى.

(٣) الدر المصون، جـ٦، ٢٩٢، ٢٩٣، وانظر البحر المحيط، حـ٥، ٢٠٦.

والنكرة، كان الرد هذا يدل على جواز إعمالها لأنها فعل، والأصل في الأفعال أن تعمل، ولا يدل على جواز تقديم المعمول،لأن تقديمه يقتضي تصرف الفعل في نفسه، وليس فعل غير متصرف فلا يجوز تقديم معموله عليه. فقد أثبتنا لها أصل العمل لوجود أصل الفعلية وسلبناها وصف العمل لعدم وصف الفعلية وهو التصرف، فاعتبرنا الأصل بالأصل، والوصف بالوصف، والذي يشهد بذلك الأفعال المتصرفة ضرب، وقتل وشتم فلما كانت أفعالاً متصرفة أثبت لها أصل العمل ووصفه، فجاز إعمالها وتقديم معمولها عليها نحو" عمراً ضرب زيد"، والأفعال غير المتصرفة عسى ونعم وبئس، فإنها لما كانت غير متصرفة ثبت لها العمل وسلبت الوصف، فلم يجز تقديم معمولها عليها.

٣ ــ أما قولهم :" إنه لا يجوز أن تقاس ليس على ما" قلنا ــ قد بينا وجه المناسبة بينهما واتفاقهما في النفي، لأن كل واحد منهما لنفي الحال كالآخر.

٤ ــ وقولهم إن "ليس" تخالف "ما"؛ لأنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها بخلاف ما.

قلنا: ليس من شروط القياس أن يكون المقيس مساوياً للمقيس عليه في جميع أحكامه، بل لابد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامهما[١].

ب ــ المنع مطلقاً:

منع ابن السراج تقديم خبرها عليها فقال:((لا يتقدم خبر "ليس" قبلها، لأنها

---

(١) ابن الأنباري،الأنصاف في مسائل الخلاف، جـ١، ١٦٣، ١٦٤.

لم تصرف تصرف كان، لأنك لا تقول فيها يفعل ولا فاعل)) [١].

وقال ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها،وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص.. وقد كانت حجج الكوفيين ما يلي:

أ ـ إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها، وذلك لأن"ليس" فعل غير متصرف، فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف، كما أجريت "كان"مجراه لأنها متصرفة، ألا ترى أنك لا تقول: كان يكون فهو كائن، وكن، كما تقول:ضرب يضرب فهو ضارب، ومضروب واضرب، ولا يكون ذلك في ليس، وإذا كان كذلك وجب أن لا يجري مجرى الفعل المتصرف.

ب ـ أن الفعل إنما يتصرف عمله،إذا كان متصرفاً في نفسه. فأما إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي أن لا يتصرف عمله، فلهذا قلنا لا يجوز تقديم خبره عليه.

جـ ـ الفعل غير المتصرف في نفسه،لا يجوز تقديم خبره عليه، والذي يدل على هذا أن"ليس" في معنى "ما"، لأن ليس تنفي الحال كما أن ما تنفي الحال.

د ـ "ما"،لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها كذلك ليس.

هـ ـ من النحويين من يغلب عليها الحرفية،ويحتج بما حكى عن العرب أنه قال:"

---

(١) الأصول في النحو،جـ١، ٩٠.

ليس الطيِّبُ إلا المسكُ" فرفع الطيب والمسك جميعاً، وبما حكى أن بعض العرب قيل له: فلان يتهددك، فقال:" عليه رَجُلٌ لَيْسِي" فأتى بالياء وحدها من غير نون وقاية.

لأنها لو كانت فعلاً لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال.

و ــ لو كانت فعلاً لكان ينبغي أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت بالتاء، فيقال في لَستُ" لِيسْتُ" ألا ترى أنك تقول في صَيَد البعيرُ "صَيْدَ البعير" فلو أدخلت عليه التاء لقلت "صَيِدْتُ"" فردت إلى الأصل وهو الكسر، فلما لم يردها هنا إلى الأصل ــ وهو الكسر ــ دل على أن الغالب عليه الحرفية، لا الفعلية وقد حكى سيبويه في كتابه أن بعضهم يجعل ليس بمنزلة "ما" في اللغة التي لا يعملون فيها "ما" فلا يعملون ليس في شيء، لأنها تكون كحرف من حروف النفي.

ز ــ وهذه الأشياء إذا لم تكن كافية في أنها حرف فهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف.

ثم يختم هذه الحجج بأنها إذا ثبت أنها لا تتصرف، وأنها موغلة في شبه الحرف فينبغي أن لا يجوز تقديم خبرها عليها، وذلك أن الخبر مجحود فلا يتقدم على الفعل الذي جحده، ويصرح برأيه بقوله:" والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون "[1].

وقد نقل ابن يعيش مذهب الكوفيين في عدم جواز تقديم خبرها عليها،

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف،جـ١، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣.

وذكر عن الزمخشري جواز تقديم خبرها عليها"[١].

ويصرح ابن مالك برأيه في منع التقديم بقوله:" ومنعه الكوفيون وأبو العباس،وابن السراج والجرجاني" وبه أقول، لأن ليس فعل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في عمله"[٢].

وأقر منع التقديم عليها أبو حيان بقوله:" وأما تقديم خبر ليس عليها، فذهب جمهور الكوفيين، والمبرد والزجاج، وابن السراج، والسيرافي، وأبو علي في الحلبيات، وابن عبد الوارث، والجرجاني، والسهيلي،وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز"[٣].

وممن منع تقديمه من متأخري النحاة ابن عقيل قال في المساعد على تسهيل الفوائد: "ويجوز في نحو أين زيد؟ توسيط ما نفي بغير "ما" من زال وأخواتها، فتقول: أين لم يزل زيد، وأين لا يبرح بكر؟ وأين لم ينفك عمرو؟ فلو كان النفي بما لم يجز ... لا توسيط ليس خلافاً للشلوبين" فلا يقال: أين ليس زيد لأن الحق منع تقديم خبرها"[٤].

وابن مالك قد ذكر منع التقديم عليها في التسهيل،واختار المنع في ألفيته ولعل حجته ما قاله ابن عقيل وهو عدم وروده عن العرب. وقد قال ابن مالك:

ومنع سبق خبر ليس اصطفى وذو تمام ما برفع يكتفى

---

(١) شرح المفصل،جـ٧، ١١٤.

(٢) شرح التسهيل،جـ١، ٣٥١.

(٣) ارتشاف الضرب،جـ٣، ١١٧١.

(٤) جـ١، ٢٥٦.

وبعد أن ساق ابن عقيل أسماء كثير من المانعين أكد ذلك بقوله:" ولم يرد من لسان العرب تقديم خبرها عليها"(١).

وقال الشيخ خالد:" إلا خبر" ليس" فلا يجوز أن يتقدم عليها عند جمهور البصريين من متأخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار"(٢).

وبعد فليس فعل كثير الورود في كلام العرب شعرهم ونثرهم، وجاء في القرآن كثيراً، ولم يثبت في موضع مما سمع عن العرب تقدم خبرها عليها، ولا يؤخذ بالقياس في مثل هذا، لأن عدم السماع فيما تدعو الحاجة إلى كثرة استعماله يرجح أنه مما لم يرد عن العرب، والذي ورد هو تقديم الظرف والجار والمجرور لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما.

وأما الرأي الذي تأخذ به هذه الدراسة فهو عدم التقدم وهو رأي الكوفيين ومن تبعهم وذلك لعدة أسباب :

أ ــ لم يوجد نص قرآني يجيز ذلك ــ إلا ما ورد من الآية التي أوردتها الدراسة متناقلة عن النحاة وفيها تقديم معمول الخبر وهو ظرف.

ب ــ لم يرد عن العرب تقديم معمولها عليها.

جـ ــ أن من أئمة النحو والصرف كابن الأنباري وابن مالك وأبي حيان من قالوا بالمنع والله تعالى أعلى وأعلم.

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، جـ١، ٢٧٧، ٢٧٨.

(٢) التصريح، جـ١، ٦٠٧.

المبحث الثالث :

" ما " العاملة عمل ليس :

أ ــ عملها وإهمالها في اللغة:

تعمل "ما" الحجازية عمل ليس فتدخل على الجملة الاسمية فترفع الأول ويسمى اسمها، وتنصب الثاني ويسمى خبرها، وذلك كما قال سيبويه:" وأما أهل الحجاز فشبهوها بليس إذا كان معناها كمعناها، وذلك الحرف " ما" تقول : ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقاً، ومثل ذلك قوله عز وجل:﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾[١] في لغة أهل الحجاز"[٢].

وذكر ابن السراج ما ارتفع من الحروف المشبهة بالأفعال فمن ذلك "مـا"، وهي تجري مجرى ليس عند أهل الحجاز، وشبهت بها في النفي خاصة، لأنهـا نفي يقولون: ما عمرو منطلقاً، فإن خرج معنـى الكـلام إلـى الإيجـاب لـم ينصبوا"[٣].

وابن عصفور أظهر أن" ما " لها شبهان عـام وخـاص، فالعـام شـبهها بالحروف التي لا تخص الاسم بالدخول عليه لأنها غير خاصة بالاسم، والخاص هو شبهها بـ"ليس" في كونها للنفي، وإذا دخلت على المحتمل تخلصه للحـال،

---

(١) آية ٣١، من سورة يوسف.

(٢) الكتاب،جـ١، ٥٧، ٥٩، وانظر شرح الكافية للرضي، جـ٢، ١٨٤، ١٨٥.

(٣) الأصول في النحو، جـ١، ٩٢. وانظر معاني القرآن للفراء، جـ٢، ٤٢، وارتشـاف الضـرب لأبي حيان، جـ٣، ١١٩٧.

وليس كذلك بنو تميم، راعوا شبهها العام فلم يعملوها، وأهل الحجاز نظروا لشبهها الخاص فجعلوها عاملة عمل "ليس"، وقد عملت عندهم بشروط[١].

ب - علة عملها عند النحاة:

وقد بين المبرد أن بينها وبين ليس أوجه شبه، وذلك أن أهل الحجاز عندما رأوها في معنى "ليس" في جميع مواقعها، وتغني كل واحدة منهما عن صاحبتها أجروها مجراها في العمل،فقالوا: ما زيد منطلقاً، كما يقولون : ليس زيد منطلقاً، فإن أدخلوا عليها ما يوجبها، أو قدموا خبرها رجعت إلى أنها حرف،وأن الكلام ابتداء وخبر، فقالوا ما منطلق زيد، فصار بمنزلة قولك: قائم زيد، وأنت تريد: زيدٌ قائمٌ لا يكون التقديم إلا على ذلك؛ وذلك أن ليس فعل و" ما" ليست بفعل، تقول ليست،ولست، وليسوا، ولسن، ولا يكون شيء من هذا الإضمار في "ما"، فعندما أشبهت الفعل جرت مجراه، ما كان على مجراه، في موضعه؛ فلما فارقت ذلك لم يجز النقض فيها والتصرف،وذلك أنها غير متصرفة في نفسها ولا محتملة ضميراً"[٢].

واستعمال "ما" بمعنى ليس هو ما نزل به القرآن، ولذلك ذكر ابن جني وهو يتحدث عن لغة بني تميم أنها جاءت على القياس وإن كانت الحجازية أسير استعمالاً... قال: إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على

---

(١) المقرب، جـ١، ١٠٢، وانظر شرح الشافية الكافية، جـ١، ٤٣٠، لابن مالك، وشرح التسهيل لابن مالك، جـ١، ٣٦٩، والتصريح للشيخ خالد الأزهري، جـ١، ٦٤٥.

(٢) المقتضب،جـ٤، ١٨٩، ١٩٠.

ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية؛ ألا ترى أن القرآن نزل بها، وأيضاً فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر أو نقض النفي فزعت إذ ذاك إلى التميمية، فكأنك من الحجازية على حرد، وإن كثرت في النظم والنثر[1].

وأورد ابن الأنباري كلام الكوفيين في "ما" في لغة أهل الحجاز، وأنها لا تعمل عندهم في الخبر فهو منصوب بحذف حرف الخفض. وكانت حججهم ما يلي:

١- إنما قلنا إنها لا تعمل في الخبر، وذلك لأن القياس في "ما" ألا تكون عاملة البتة؛ لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً كحرف الخفض عندما اختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها.

٢- أنه إذا كان غير مختص فوجب ألا يعمل كحرف الاستفهام والعطف، والعلة أنه مرة يدخل على الاسم نحو" ما زيدٌ قائم"، وتارة يدخل على الفعل نحو" ما يقوم زيد"، فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب ألا تعمل كما هي في لغة تميم.

٣- أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى، وهو شبه ضعيف لم يقو على العمل في الخبر كما عملت ليس، و ذلك لأن ليس فعل، وما حرف، والحرف أضعف من الفعل فبطل أن ينصب بما، ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض، لأن الأصل "ما زيد بقائم" فلما حذف حرف الخفض

---

(١) الخصائص، جـ١، ١٢٥.

وجب أن يكون منصوباً؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس، فلما ذهبت أبقت خلفاً منها. ثم سرد شروطها.

وقد رد ابن الأنباري على حججهم بما يلي:

١-أما قولهم:" إن القياس يقتضي ألا تعمل" قلنا: كان هذا هو القياس، إلا أنه وجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها، وهي لغة القرآن، قال تعالى:﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾ (١).

٢-قولهم:"إن أهل الحجاز أعملوها لشبه ضعيف، فلم يقو أن تعمل في الخبر قلنا: "هذا الشبه أوجب لها أن تعمل عملها، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر، على أنا قد عملنا بمقتضى هذا الضعف؛ فإنه يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها وذكر شروط عدم عملها.

٣-أما دعواهم أن الأصل:" ما زيد بقائم" فلا تسلم، وإنما الأصل عدمها، وإما أُدخلت الباء لوجهين أحدهما: أنها أُدخلت توكيداً للنفي، والثاني: ليكون في خبر"ما" بإزاء اللام في خبر" إنَّ" وذلك لأن "ما" تنفي ما تثبته "إنَّ "، فجعلت الباء في خبرها نحو" ما زيد بقائم" لتكون بإزاء اللام نحو: "إن زيداً لقائم " كما جعلت السين في جواب لن، ألا ترى أنك تقول:" لن يفعل" فيكون الجواب " سيفعل".

٤-قولهم:" إنه لما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً، لأن الصفات منتصبات الأنفس، فلما ذهبت أبقت خلفاً منها، قلنا؛ هذا فاسد، لأن الباء كانت

---

(١) آية٣١، من سورة يوسف.

نفسها مكسورة غير مفتوحة، وليس فيها إعراب، لأن الإعراب لا يقع على حروف المعاني، ثم لو كان حذف حرف الخفض يوجب النصب لأن الأصل ما زيدٌ بقائم، كما زعموا لكان ذلك يجب في كل موضع يحذف فيه، وأنه لا خلاف أن كثيراً من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنصب بحذفها، كقولك:" كفى بالله شهيداً } و"{ كفى بالله نصيراً }[1] قال الشاعر:

وقفت فيها أصيلانا أسائلها

أعيت جواباً وما بالربع من أحد

وقال الآخر:

ألا هل أتاها والحوادث جمة

بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا

وإذا حذفوا حرف الخفض: قالوا:" حسبك زيد، وما جاءني أحدٌ" بالرفع لا غير، كذلك جميع ما جاء من هذا النحو على وجوب الرفع دل على فساد ما ادعوه [2].

وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها. وكانت حجتهم:

١- قالوا: الدليل على أن "ما " تنصب الخبر أن "ما" أشبهت ليس، فوجب أن تعمل عمل ليس، وعمل ليس الرفع والنصب، ووجه الشبه بينها، وبين ليس من وجهين:

أحدهما: أنها تدخل على المبتدأ والخبر، وليس تدخل على المبتدأ والخبر .

الثاني: أنها تنفي ما في الحال كما أن ليس تنفي ما في الحال.

---

(١) آية٧٩، ١٦٦، سورة النساء.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ١، ١٦٥، ١٧٠.

ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراها: لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين: ويورد تنظيراً لذلك بقوله: ألا ترى أن ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أجرى مجراه في منع الجر والتنوين، كذلك هاهنا: لما أشبهت ما ليس من وجهين وجب أن تعمل عملها، فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كليس، وكأن هذا إشارة منه لإقرار مذهبهم.

وذكر ابن مالك : أن مذهب غير أهل الحجاز هو إهمالها، وهو مقتضى القياس، لأنها غير مختصة فلا تستحق عملاً، كما لا تستحقه هل وغيرها من الحروف التي ليست بمختصة، وذكر الفراء أن أهل نجد يجرون الخبر بعدها بالباء كثيراً، ويدعون الباء فيرفعونه فجعل بعض النحويين هذا مذهباً ثالثاً في "ما" وضعف هذا الرأي بين؛ لأن دخول الباء على الخبر بعد "ما" في لغة بني تميم معروف، لكنه أقل منه في لغة أهل نجد فمذهبهما واحد[١].

والذي عند الفراء :" وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا. وهو أقوى الوجهين في العربية وأنشدني بعضهم:

لشتان ما أنوى وينوي بنو أبي

جميعاً فما هذان مستويان "[٢]

---

(١) شرح التسهيل، جـ١، ٣٦٩.

(٢) معاني القرآن، جـ٢، ٤٢.

ونقل الشيخ خالد عن الشاطبي أن الكوفيين قالوا: "عملت في الأول فقط، وأما نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض، كذا قاله الشاطبي، وفيه نظر، فإن المنقول عنهم أن المرفوع بعدها، مبتدأ، والمنصوب خبره ونصب بإسقاط الخافض"[١].

ورأي الكوفة الذي أوردته الدراسة عن ابن الأنباري عملها في الأول، والثاني منصوب بإسقاط الخافض، وهذا الرأي الذي أورده الشاطبي عن الكوفة قد انفرد به هو ولم أجده عند سواه.

جـ - دخول الباء على الخبر:

نقل ابن مالك أن أبا علي زعم أن دخول الباء الجارة على الخبر مخصوص بلغة أهل الحجاز. [٢] وتبعه الزمخشري في ذلك، قال:" دخول الباء في الخبر نحو قولك: ما زيد بمنطلق"،وعند ابن يعيش أن الباء زيدت في خبر ليس لتأكيد النفي، ومعنى أنها زيدت أي لم تحدث معنى لم يكن قبل دخولها، وذلك قولك: ليس زيد بقائم، والمعنى ليس زيد قائماً، قال الله تعالى:{ أليس الله بكاف عبده}[٣] وتقديره كافياً عبده، وقال تعالى: { ألست بربكم}[٤] أي: ألست

---

(١) التصريح على التوضيح، جـ١، ٦٤٥. وانظر هامش التصريح عن أبي حيان فقد نقل رأي الكوفة الذي ورد في الإنصاف ورأي البصرة.

(٢) شرح الكافية الشافية، جـ١، ٤٣٠، ٤٣٥.

(٣) آية ٣٦ من سورة الزمر.

(٤) آية ١٧٢ سورة الأعراف.

ربكم، و"ما" مشبهة بـ"ليس" فأدخلوا الباء في خبرها على حد دخولها في خبر "ليس" نحو قولك:" ما زيد بقائم"، قال الله تعالى: {وما أنت بمؤمن لنا}[١][٢].

وعند ابن مالك: أن الأمر بخلاف ما زعماه ــ أبو علي، والزمخشري ــ لعدة وجوه:

أحدها: أن أشعار بني تميم تتضمن دخول الباء على الخبر كثيراً، منه قول الفرزدق أنشده سيبويه:

لعمرك ما معن بتارك حقه

ولا منسيء معن ولا متيسر

ولو كان دخولها على الخبر مخصوصاً بلغة أهل الحجاز ما وجد في لغة غيرهم.

الثاني: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد "ما" لكونه منفياً، لا لكونه خبراً منصوباً.

يدل على ذلك دخولها في نحو: (لم أكن بقائم)، وامتناع دخولها في نحو:"كُنْتُ قائماً".

وإذا ثبت كون المسوغ لدخولها النفي، فلا فرق بين منفي منصوب المحل، ومنفي مرفوع المحل.

---

(١) آية ١١٤ سورة الشعراء.

(٢) شرح المفصل، جـ١، ١١٤، ١١٥.

الثالث: أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بـ(إن) كقول الشاعر:

لعمرك ما إن أبو مالك بواه ولا بضعيف قواه

فكما دخلت على الخبر المرفوع بعد (إن) لكونه منفياً كذلك تدخل على الخبر المرفوع دون وجود (إن) وهذا ما أردناه.

وقد دخلت ـ أيضاً على الخبر المرفوع بعد هل كقوله:

تقول إذا اقلولي عليها وأقردت ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم

وإذا دخلت على الخبر بعد (هل) لكون (هل) تشبه النافي فلأن تدخل على الخبر بعد النافي أحق وأولى"[١].

وقال ابن هشام في قوله تعالى:{ وما ربك بغافل }[٢] تحمتل "ما" الحجازية والتميمية، وأوجب الفارسي والزمخشري الحجازية ظناً أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر، وإنما المقتضى نفيه، لامتناع الباء في " كان زيد قائماً"[٣].

---

(١) شرح الكافية الشافية، جـ١، ٤٣٦، ٤٣٨.

(٢) آية ١٣٢، سورة الأنعام.

(٣) مغنى اللبيب، جـ٢، ٥٦٠.

هـ - علة إهمال تميم لها:

تحدث سيبويه عن إهمال تميم لها حيث قال:" وأما بنو تميم فيجرونها مجرى " أمّا" "وهل"، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس،لأنه ليس بفعل،وليس "ما" كليس"، ولا يكون فيها إضمار"(١).

فتميم تهملها، فهي عندهم غير عاملة، وهي لا تعمل شيئاً في الخبر عندهم وإنما المبتدأ هو عامل الرفع في خبره ، وعند المبرد أن بني تميم يقولون: ما زيدٌ منطلقٌ، يدعونها حرفاً على حالها بمنزلة "إنما" إذا قلت: إنما زيد منطلق...، فأما قول تميم فعلى أنهم أدخلوها على كلام قد عمل بعضه في بعض، فلم يغير لأنه لا يدخل عامل على عامل(٢).

فهي داخلة على المبتدأ، والمبتدأ عامل الرفع في خبره، وهي داخلة على الفعل، والفعل عامل الرفع في الفاعل، ولا يدخل عامل على عامل، ولغة تميم أقوى في القياس، وكذلك ذكر ابن جني أن اللغة التميمية في "ما" أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أسير استعمالاً، وإنما كانت التميمية كذلك لأنها عندهم كـ"هل" في دخولها على الكلام، ومباشرة كل واحد من صدري الجملتين الفعل والمبتدأ، كما أن "هل " كذلك(٣).

وقد سبق كلام ابن عصفور: أن عدم اختصاصها جعلها لا تعمل(٤).

---

(١) الكتاب، جـ١، ٥٧.

(٢) المقتضب، جـ٤، ١٨٨، ١٨٩.

(٣) الخصائص، جـ١، ١٢٥.

(٤) انظر المبحث الثالث في "ما".٢٢.

هـ - شروط إعمال " ما " عمل ليس:

لا تعمل "ما" عمل ليس إلا بعدة شروط ذكرها النحاة، وبعضهم ذكرها كاملة، وبعض آخر اقتصر على بعضها، والذي يحقق عمل"ما" عمل "ليس" ستة شروط عرض سيبويه "رحمه الله" لبعضها، تعرضها الدراسة كما يلي:

الشرط الأول: تقديم الاسم وتأخير الخبر،إذا كان غير ظرف ولا جار ومجرور:

أ -قال سيبويه:" إذا قلت: ما منطلق عبد الله، أو ما مسيء من أعتب، رفعت، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً، ولا يجوز أن تقول: إن أخوك عبد الله، على حد قولك: إن عبد الله أخوك، لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته، فكما لم تتصرف "إن" كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه، وهي لم تقو قوته، فكذلك "ما" ولا تقوى" ما" في تقديم الخبر، ثم قال: زعموا أن بعضهم قال وهو الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إذ هم قريش، وإذ ما مثلهم بشر

ثم قال: " وهذا لا يكاد يعرف"[١].

قال السيرافي في قوله سيبويه:" يعني أن نصب مثلهم بشر على تقديم الخبر قليل... لا يكاد يعرف، وقال أبو جعفر النحاس:" يذهب سيبويه إلى نصب مثلهم على أنه خبر وإن كان مقدماً فكأنه يجيز ما قائماً زيدٌ "[٢].

---

(١) الكتاب،جـ١، ٥٩، ٦٠.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، جـ٢، ١٣٠، الشاهد٢٧٤.

فقد رأى سيبويه أن نصب الخبر مقدماً لم يكد يعرف، والسيرافي فسر كلام سيبويه بالقليل، والنحاس قال: إنه يجيز ذلك. وذكر الرضي قول أبي علي: زعموا أن قوماً جوّزوا إعمالها متقدمة الخبر، ظرفاً كان أو غيره، وعند الربعي الإعمال هو القياس وذلك لبقاء معنى النافي، وذكر بيت الفرزدق وذكر أن بعض الناس ينصبون "مثلهم" وأن سيبويه علق عليه بقوله:" لا يكاد يعرف" وعنده أن خبر"ما" محذوف أي: ما في الدنيا بشر، ومثلهم: حال من بشر مقدم. وجوّز الكوفيون انتصابه على الظرفية، أي في مثل حالهم، أو مثل مكانتهم من الرفعة[١].

وقد استشهد أبو علي الفارسي في التذكرة على نصب خبر"ما" مقدماً بقول الشاعر:

أما والله عالم كل غيب ورب الحجر والبيت العتيق

لو انك يا حسنين خلقت حراً وما بالحر أنت ولا الخليق

وذلك أن الباء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحق للنصب، وكان رده على بيت الفرزدق أنه سمع من لغتهم منع نصب الخبر مطلقاً، وأن بشراً رفعت بالابتداء والخبر محذوف ومثلهم منصوب على الحال وقد ذكرت ذلك عن الكوفة سابقاً، أو أن الفرزدق اعتقد جواز النصب عند الحجازيين فلم يصب[٢].

---

(١) شرح الكافية، جـ٢، ١٨٧، ١٨٨.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، جـ١، ٣٧٣.

وعند أبي حيان أنه إذا تقدم الخبر ارتفع نحو: ما قائمٌ زيدٌ، وقد ذهب الفراء إلى أنه يجوز نصبه فتقول ما قائماً زيدٌ، ولكن أبا حيان يقول عنه وعن الكسائي نقلاً عن ابن عصفور: لا يجوز النصب، والجرمي قال: إنها لغة، ونسبة جواز ذلك إلى سيبويه باطلة، ولكن إن قدمت الخبر منصوباً وأدخلت"إلا" على الاسم فقلت: ما قائماً إلا زيدٌ، أجاز ذلك الأخفش ومنعه البصريون وخرجه ابن مالك[١].

وقد تعددت آراء النحاة وتفاوتت اجتهاداتهم في توجيه بيت الفرزدق إذ روى بنصب مثل والظاهر أنه خبر مقدم على خلاف الشرط في عمل (ما).

وقد ذكر المبرد أن الوجه هو الرفع، وقد نصبه بعض النحويين وهو خبر مقدم، وهو عنده خطأ فاحش، وغلط بين، وأن نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً، وتضمر الخبر، أو تنصبه على الحال مثل قولك: فيها قائماً رجل، والعلة أن النعت لا يأتي قبل المنعوت، والحال مفعول فيها، والمفعول يكون مقدماً ومؤخراً[٢].

وقول المبرد وقد نصبه بعض النحويين كأنه لا يطمئن إلى أن النصب جاء عن الفرزدق نفسه.

وذكر ابن عصفور بيت الفرزدق وأجمل آراء النحويين فيه وذكر لهم سبعة أقوال:

---

(١) ارتشاف الضرب، جـ٣، ١١٩٧، ١١٩٨.

(٢) المقتضب، جـ٤، ١٩٢.

١-فمنهم من جعله شاذاً وهو رأي سيبويه "رحمه الله ".

٢-ومنهم من قال إن الفرزدق استعمل لغة غير لغته فغلط، لأنه قاس النصب مع التأخير، وعند ابن عصفور أن هذا باطل، لأن العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره، جاز له القياس في لغته، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته.

٣-ومنهم من قال: نصبه للضرورة لئلا يختلط المدح بالذم، وهو باطل عنده لأن ما قبله وما بعده يدل على أنه قصد المدح.

٤-ومنهم من قال: هو منصوب على الحال والخبر محذوف،وهو باطل عنده، لأن معاني الحروف لا تعمل مضمرة.

٥-ومنهم من جعله ظرفاً بمنزلة"بدل"وهم أهل الكوفة، واستدلوا بقول المهلب:" ما يسرني أن يكون لي ألف فارس مثل بيهس" لأن المعنى لا يصح بابقاء مثل على معناها، ويصح إذا كانت بمعنى بدل،وهذا الذي قاله أهل الكوفة لا حاجة فيه. وذلك أن العرب إذا قالت:مررت برجال مثلك، كان لهم في ذلك وجهان:أحدهما أن يكون مررت برجال كلهم كل واحد فيهم مثلك، والأخر أن المعنى مررت برجال إذا اجتمعوا مثلك، فعليه يكون ما يسرني أن يكون لي ألف فارس مثل بيهس.

٦-ومنهم من قال: مثل : منصوب على الظرف، فكأنه في الأصل صفة لظرف تقديره قبل الحذف إذا ما مكاناً مثل مكانهم بشر، ثم حذف الموصوف، وقامت الصفة مقامه، وأعربت إعرابه، فصار إذ ما مثل مكانهم بشر،ثم حذف"مكان"وأضيف"مثل"إلى"هم".

٧-ومنهم من قال:" إن ما " هنا لم تعمل شيئاً، ولا شذوذ في البيت، وذلك أنها أضيفت إلى مبني فبنيت على الفتح، بمنزلة قوله:"يومئذ، وحينئذ وهو الصحيح"[١].

وفي الخزانة أضاف إلى ما تقدم قول النحاس:"سألت أبا إسحاق عما قاله الفرزدق: فقال:"إنه لعمري من بني تميم ولكنه مسلم، وقد قرأ القرآن وقرأ فيه { ما هذا بشراً }[٢] وقرأ {ما هن أمهاتهم}[٣] فرجع إلى لغة من ينصب، فلا معنى للتشنيع بأنه من بني تميم. وقال البغدادي: من نصب لا ينصب مع تقدم الخبر، فلا يصح هذا جواباً، وقيل أراد الفرزدق أن يتكلم بلغة الحجاز فغلط،وهذا باطل فإن العربي لا يغلط لسانه، وإنما الجائز غلطه في المعاني وقال الأعلم: والذي حمله عليه سيبويه أصح عندي وإن كان الفرزدق تميمياً لأنه أراد أن يخلّص المعنى من الاشتراك، وذلك أنه لو قال فيه:" إذ ما مثلهم بشر" بالرفع لجاز أن يتوهم أنه من باب ما مثلك أحد، إذا نفيت عنه الإنسانية والمروءة، فإذا قال: " ما مثلهم بشر" بالنصب لم يتوهم ذلك، وخلص المعنى للمدح دون توهم الذم، فتأمله تجده صحيحاً،والشعر موضع ضرورة، ويحتمل فيه وضع الشيء في غير موضعه دون إحراز فائدة، فكيف مع وجود ذلك، وسيبويه ممن يأخذ بتصحيح المعاني وإن اختلفت الألفاظ، فكذلك وجهه هذا وإن كان غيره أقرب للقياس".

---

(١) شرح جمل الزجاجي، جـ١، ٥٩٣، ٥٩٤.

(٢) آية ٣١ سورة يوسف.

(٣) أية ٢ من سورة المجادلة.

واستظهر البغدادي أنه خبر مقدم على خلاف الشرط في عمل "ما"[١].

ومن الآراء السابقة التي أوردتها عن النحاة وأولهم سيبويه تبين لي أن من النحاة من يجيز الإعمال مع تقديم خبر " ما "، وهو عند سيبويه لا يكاد يعرف وكأنه "رحمه الله" قال بالشذوذ، وأجاز أبو علي الفارسي الإعمال مع تقديم الخبر، ورأى الأعلم وابن مالك أن هذا مذهب سيبويه واستظهره البغدادي. وعند المبرد أن النصب على أنه نعت مقدم والخبر مضمر، وعند ابن عصفور أن "ما" لم تعمل شيئاً، وأن "مثل" أضيفت إلى مبني فبينت مثل يومئذ، وحينئذ وهو الصحيح عنده.

وهناك من استشهد على جواز إعمال"ما" في الخبر المتقدم بدخول الباء عليه كما تقدم عن أبي علي.

وقد رجحت الدراسة البحثية في هذا المبحث والشرط قول سيبويه "رحمه الله" ومن وافقه من العلماء في تفسير قوله، كالسيرافي الذي فسره بالقلة، وقد ملت إلى رأي سيبويه ، ولا مانع من أن نأخذ بالآراء الأخرى وذلك أن اللغة العربية واسعة في معانيها وفي تقديمها وتأخيرها وهي لغة ثرية تحتمل ذلك والله تعالى أعلم.

ب - هل تختص "ما" الحجازية بزيادة الباء في خبرها أو تزاد مع التميمية:

---

(١) خزانة الأدب، جـ٢، ١٣٠، ٣٠ الشاهد، ٢٧٤.

خالف بعض النحاة في دخول الباء زائدة على خبر المبتدأ الواقع بعد"مـــا" في لغة تميم، فمنعه أبو علي والزمخشري وأجازه الأخفش وقال أبو علي فـــي إيضاح الشعر أماما أنشده بعض البغداديين.

أما والله عالـــم كـــــل غيب ورب الحجر والبيت العتيـــــق

لو أنك يا حسين خلقت حراً وما بالحـــــر أنت ولا الخليـــق

قال أبو علي :" فهو شاهد على ما ذكره أبو عمرو في نصب خبـــر"مـــا" مقدماً، ومن رفع أمكن أن يقول إن الباء دخلت على المبتدأ،وحمل "ما" على أنها" التميمية"،ويقوى أن"ما" الحجازية أن أنت أخص من الحر فهو أولى بأن يكـــون الاسم ويكون الحر الخبر، وذكر البغدادي أن من يدفع ذلك يقول إن الباء زيدت في خبر "ما" التميمية، ولا يذهب إلى أن مدخولها مبتدأ، والصحيح أنها تزاد في خبر "ما" على اللغتين ، وهو ظاهر كلام سيبويه في باب الاستثناء في مسألة :ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به، وقرر الشاطبي في شرح الألفية أن الأصح مـــا ذهب إليه سيبويه من ثلاثة أوجه، وأن دخول الباء في الخبر لتأكيد النفي كما قال ابن خروف،وذلك كما يلي:

١-أن بني تميم يدخلونها في الخبر فيقولون: ما زيد بقائم، واســـتأنس بقـــول ابـــن خروف: إن بني تميم يرفعون ما بعدها بالابتداء والخبر. وبقـــول الفـــراء فـــي البيت: فإن دخلت فيما يلي"ما" فإن ألغيتها رفعت، بقول الفرزدق:

لعمرك ما معن بتارك حقه ..... الخ

ثم قال: " وهو كثير في أشعارهم.

٢-أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد "ما" لكونه منفياً لا لكونه خبراً منصوباً، فلا فرق بين منفي منصوب المحل ومنفي مرفوع المحل.

٣-أنه قد ثبت دخول الباء مع إبطال العمل، ومع أداة لا عمل لها البتة فدخولها بعد النفي المحض وهو ما التميمية أحق، وقد حكى الفراء عن كثير من أهل نجد أنهم يجرون الخبر بعد "ما"، بالباء وإذا أسقطوا الباء رفعوا وهذا ما رآه ابن مالك أيضاً[١].

جـ -**حكمها إذا تقدم خبرها على اسمها ظرفاً أو جاراً ومجروراً، أو تقدم معمول الخبر:**

اختلف العلماء في ذلك، فمنهم من منع تقديم الخبر إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً. فقد ذكر ابن عصفور أن خبرها لا يتقدم على اسمها وليس بظرف ولا مجرور[٢].

وأكد ابن مالك على تقدم خبرها إذا كان ظرفاً رواية عن ابن عصفور، وذكر أن من النحويين من يرى بقاء، عمل "ما" إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وهو عنده اختيار أبي الحسن بن عصفور[٣].

ولكن ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك بين أن اسم "ما" وخبرها يكونان على الترتيب (في قوله:" وترتيب زكن" أي : عُلْم، ويعني به أن يكون المبتدأ

---

(١) البغدادي، الخزانة، ٢، ١٣٣، ١٣٤.

(٢) المقرب،جـ١، ١٠٢.

(٣) شرح الكافية الشافية، جـ١، ٤٣٢.

مقدماً والخبر مؤخراً، ومقتضاه أنه متى تقدم الخبر لا تعمل"ما" شيئاً، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً[١].

وابن عقيل يقول إن ابن مالك قد صرّح بعدم التقديم في غير هذا الكتاب، ولكن ابن عقيل لم يذكر رأياً خاصاً به في هذا الموضع، وعند ابن مالك أنه لا يتقدم خبرها إلا معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو شبهه[٢].

وذكر ابن الناظم أن "ما " عامل ضعيف، لا قوة لها على شيء من التصرف إلا ما قدر من قول الفرزدق السابق، ومعمول الخبر، كما في: ما عندك زيدٌ مقيماً، أو الجار والمجرور،نحو: ما بي أنت معنياً، وذلك لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما"[٣].

وقد ذكر أبو حيان عن الأخفش جواز تقديم خبرها إن كان ظرفاً أو مجروراً نحو: ما عندك زيدٌ، وما في الدار أحدٌ، وهو قول أبي بكر العرشاني، وقد اختاره الأعلم، فالظرف والمجرور في موضع نصب على أنه خبر"ما" الحجازية. فإن توسط معمول الخبر بين "ما" والمرفوع وهو ظرف أو مجرور جاز ذلك أيضاً نحو، ما اليوم زيدٌ ذاهباً وما بسيف زيد ضارباً أو غيرهما نحو ما طعامك زيد أكلاً لم يجز، خلافاً لابن كيسان فإنه يجيز نصبه[٤].

---

(١) شرح ابن عقيل، جـ١، ٣٠٥.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٥٦.

(٣) شرح ألفية ابن مالك، ١٤٦، ١٤٧.

(٤) ارتشاف الضرب، جـ٣، ١١٩٨، ١١٩٩.

وقد صرح السيوطي برأيه بعد ذكر رأي العلماء في تقدم الخبر ومعموله حيث قال: " فإن تقدم الخبر أو معموله وهو ظرف أو مجرور نحو ما في الدار أو ما عندك زيد، وما بي أنت معنياً. فأقوال : أحدهما منع النصب كغيرهما، والثاني الجواز للتوسع فيهما، والثالث جواز النصب إن كان الظرف المقدم معمول الخبر، والمنع إن كان هو الخبر، وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه، وصرح به في الكافية الكبرى وشرحها وابن هشام في الجامع، وعندي عكس هذا وهو النصب إن كان الظرف المقدم الخبر والمنع إن كان معموله"(١).

وبعد هذا النقاش بين العلماء في جواز تقديم خبرها أجد نفسي أقول إن خبرها إذا كان مفرداً أو جملة فأميل إلى القول بعدم جوازه إلا في حدود ضيقة، كما أجازوا تقديم معمول خبرها، وهو يؤذن بجواز تقديمه، أما في الظرف الجار والمجرور فأجدني ممن يأخذ بالجواز وذلك لخفتهما، وأنه يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما، وكذلك خبر إن وهي حرف مشبه بالفعل ، وقد جاز ذلك في خبرها.

الشرط الثاني: ألاّ يتقدم معمول الخبر:

ذكر سيبويه أنه لا يجوز أن تقول: ما زيداً عبد الله ضارباً، وما زيداً أنا قاتلاً، لأنه لا يستقيم كما لم يستقم في كان وليس أن تقدم ما يعمل فيه الآخر، فإذا رفعت الخبر حسن حمله على لغة تميم كما قلت: أما زيداً فأنا ضارب.

---

(١) همع الهوامع بشرح جمع الجوامع، جـ١، ١٢٤.

وكأنك لم تذكر أمًا، ولم تذكر "ما" كأنك قلت: زيداً أنـا ضـارب، وقـال مزاحم العقيلي:

وقالوا تعرفها المنازل من من وما كل من وافي أنا عارف

وقال بعضهم:

* ومآكلٌ من وافي مني أنا عارف *

لزم اللغة الحجازية، فرفع، وكأنه قال: ليس عبد الله أنا عارف، فأضـمر الهاء في عارف، وكان الوجه عارفه حيث لم يعمل عارف في كل، وكان هـذا أحسن من التقديم والتأخير، لأنهم قد يتركون هذه الهاء في كلامهم، وفي الشعر كثيراً، وقد علق عبد السلام هارون بقوله:" وشاهده نصب كلاً بعارف مع جعل "ما" تميمية (وفي رواية رفع "كل" تكون "ما" حجازية)،والجملة بعدها خبر لمـا، وليس فيها إضمار لأنها حرف، ولو أمكنه الإضمار في ما كما أمكن في لـيس نصب "كل" بعارف كما نصب "كل النوى" بيلقى[1].

وفي خزانة الأدب للبغدادي أن الفراء روى البيت بالرفع ثم يعلق بأنه لـم يسمع نصب كل، وأورده ثانياً عند قوله تعالى:{ وكل إنسان ألزمناه طائره }[2]، وأن العرب تختار في كل الرفع، وقع الفعل على راجع الذكر أو لم يقـع، ثـم أنشده فيما لم يقع الفعل على راجع ذكره، فقالوا: تعرفها المنازل، البيت ،فلم يقع عارف على كل، والعلة أن في كل تأويل: وما من أحد وافى مني أنا عـارف، ولو نصبت لكان صواباً، وما سمعته إلا رفعاً، وأنشدنيه بعض بني أسد نصـباً. وأنشده ابن الناظم في شرح الألفية وابن هشام في شرحها وفي المغنى ينصـب

---

(١) الكتاب، جـ١، ٧١، ٧٢.

(٢) آية١٣، من سورة الإسراء.

كل على إبطال "ما" لايلائها معمول الخبر، وليس ظرفاً لأن كلا معمول لعارف، قال ابن هشام في شرح شواهده: ويروي "كل"بالرفع،لأنه اسم"ما"،والجملة من قوله أنا عارف خبرها، والعائد محذوف، أي عارفة، وذلك متسهل، إذا كان المخبر عنه كقراءة ابن عامر {وكل وعد الله الحسنى }[١].[٢]

ويظهر من خلال هذه الدراسة ثلاثة أمور:

الأول: إذا تقدم معمول الخبر وهو غير ظرف أو جار ومجرور:

نحو: ما طعامك زيدٌ آكل عند ابن السراج يرفع الخبر، والتعليل عنده تقدم مفعوله، فقد قدمته في التقدير لأن مرتبة العامل قبل المعمول فيه، ملفوظاً به أو مقدراً، قوم يجيزون إدخال الباء في هذه المسألة فيقولون: ما طعامك زيدٌ بآكل، وهم يرفعون الخبر إذا لم تدخل الباء، ولا يجيزون نصب الخبر في هذه المسألة[٣].

وعند أبي حيان لا يجوز نصبه إلا عند ابن كيسان فإنه يجيز نصبه في نحو ما طعامك زيدٌ آكلاً: وقد نص على ذلك أحمد بن منصور اليشكري في أرجوزته قال:

وما جَوادَكَ الغُلامُ راكِبٌ

فلَيْسَ للجواد يلقي ناصِب

إلا ابن كيسان من المذاهب

---

(١) آية ٩٥ سورة النساء.

(٢) جـ٣، ٤٤، ٤٥.

(٣) الأصول في النحو، جـ١، ٩٣، ٩٤.

فإنه أجاز نصـــــــــب الراكب

فإن رفعت آكلاً، جاز عند الجمهور، وحكى منعه عن الرماني[1].

وعند الكوفيون في نحو"ما طَعَامَكَ آكل إلا زَيْدٌ " لا يجوز تقدم معمول اسم الفاعل عليه، وقد كانت حجة الكوفيين في ذلك أن الأصل في "زيد" ألا يكون هو الفاعل، وأن الفاعل محذوف قبل إلا، والتقدير فيه: ما آكَلَ أحدُ طعامك إلا زيدٌ، والذي يدل على ذلك قولهم: "ما خرج إلا هندٌ، لأنه لو كان الفعل لهند لأثبتت فيه التاء ــ وهي علامة تأنيث الفاعل، فلما لم يثبوا فيه التاء دل على أنـــه "أحـــد" المحذوف، والدليل أن إلا بابها الاستثناء، والاستثناء يجب أن يكون من الجملة، ولابد أن يقدر قبلها ما يصح الذي يكون بعدها، والتقدير: ما أكل أحد طعامك إلا زيد، وهو قد اكتفى بالفعل من "أحد" وصار بمنزلته والاسم لا تتقدم صلته عليه، وكذلك الفعل الذي قام مقامه. وقد رد ابن الأنباري عليهم بأن الأصل ألا يكـــون زيد هو الفاعل لأن التقدير:"ما أكلَ أحدٌ طَعَامَكَ إلاَ زَيْدٌ" وهو لا يقدر أن "أحـــد" مقدر من جهة اللفظ، وإنما من جهة المعنى.

وذلك أن المعنى يدل على أن "عرقاً" في قولهم " تصبب زيد عرقـــاً" هـــو فاعل معنى، وإن لم يكن فاعلاً لفظاً، ولهذا لم تثبت علامة التأنيث في قولهم" ما خرج إلا هند، وأنه حذف علامة التأنيث الحقيقي مع الفعل في قولهم: " حضـــر القاضي اليوم امرأة".

---

(١) ارتشاف الضرب، جـ٣، ١١٩٩.

وقولهم "إنه اكتفى بالفعل من أحد" هو لا يسلم أن الفعل اكتفى به من الاسم؛ وذلك أن الفعل لابد له من فاعل، والاسم بعد "إلا" قام مقامه، وذلك أنه لما حذف ما قبل "إلا" قام مقامه ما بعد "إلا" حين حذفته، كما يقوم المفعول مقام الفاعل في ضُرب زيدٌ، وأعطى عمر درهماً، وهذا لا يوجب أن يجري مجرى الاسم في امتناع تقديم معموله عليه، ثم إنك تقول" درهماً أعطى زيد".

وقد رأى البصريون أنه يجوز تقديم المعمول، وإليه ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين، والبصريون احتجوا بأن قالوا:جوزنا ذلك لأن"زيد" مرفوع بالفعل، والفعل متصرف؛ فجاز تقديم معموله عليه كقولهم" عمراً ضَرَبَ زَيْدٌ".

وابن الأنباري لا يمنع تقديم معمول الفعل المقصور عليه،والفعل قد جاز تقديم معموله عليه لتصرفه في نفسه،وهذا المعنى الذي ادعوه لم يوجب تغير الفعل عن تصرفه في نفسه، فينبغي أن يجوز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة[1].

الثاني: إذا تقدم معمول الخبر وهو ظرف وجارٌ ومجرور:

ذكر ابن السراج أنه إذا تقدم معمول الخبر وهو ظرف وجار ومجرور رفع الخبر نحو: ما فيك زيد راغب، ترفع الخبر لا غير من أجل تقديم معموله،

---

(١) الأنصاف في مسائل الخلاف، جـ١، ١٧٣، ١٧٦.

وذلك لأن العامل قبل المعمول، وهم يرفعون الخبر إذا لم تدخل الباء، فإذا دخلت الباء امتنع نصب الخبر[١].

وذهب أبو حيان إلى أنه إذا كان معمول خبر"ما" ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يجز أن ينصب، نحو ما اليوم زيد ذاهباً ،وما بسيف زيدٌ ضارباً إلا عند ابن كيسان[٢].

وعند الشيخ خالد إن كان المعمول ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً، فيجوز العمل للتوسع فيهما كقوله:

بأهْبة حَزْمٍ لُذْ وإنْ كُنْتَ آمناً فَمَا كُلُّ حِين مَنْ تُوَالي مُوَالِيَاً

والأصل مَن توالي موالياً كل حين، فـ"ما" نافية، ومن توالي" اسمها، و"موالياً" خبرها، و"كل حين ظرف زمان منصوب بـ"موالياً" وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وسبق حرف جراً وظرف كما بي أنت معنياً أجاز العلما

والأصل: ما أنت معنياً بي، ويفهم منه أنه إذا لم يكن المعمول أحدهما أنهم لا يجيزون العمل[٣].

ثالثاً: تقدم معمول خبر "ما" النافية عليها والآراء فيه:

---

(١) الأصول في النحو، جـ١، ٩٣، ٩٤.

(٢) ارتشاف الضرب، جـ٣، ١١٩٩.

(٣) الأزهري. التصريح، جـ١، ٦٥٥، وانظر ابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد، جـ١، ٢٧٨.

رأى الكوفيون جواز تقديم معمول خبر ما عليها نحو: "طَعَامَكَ مـا زيـدٌ أكلا".

والحجة لديهم أن "ما" بمنزلة "لم، ولن، ولا" لأنها نافية وهـذه الأحـرف يجوز تقديم ما بعدها عليها نحو: زيداً لم أضرب، وعمراً لن أكرم، وبشـراً لا أخرج"، فإنه إذا جاز تقديم معمول هذه الأحرف عليها فإنه يجوز مع "ما".

وقد رد ابن الأنباري على كلمات الكوفيين أن ما عندهم بمنزلة "لـم ولـن ولا" هو لا يسلم بهذه المقارنة لأن "ما" يليها الاسم والفعل، وأما لم ولـن فـلا يليهما إلا الفعل فصارا بمنزلة بعض الفعل، وأما لا فقد جاز التقديم معهـا، وإن كانت يليها الاسم والفعل لأنها حرف متصرف فعمل ما قبله فيما بعـده، وذلـك لأنك تقول" جئت بلا شيء" فيعمل ما قبله فيما بعده، فإذا جاز أن يعمل ما قبلـه فيما بعده جاز أن يعمل ما بعده فيما قبله فظهر الفرق.

والذي ذكره ثعلب من أنه إذا كانت رداً لخبر جاز التقديم، وإن كانت جواباً للقسم لم يجز ففاسد، وذلك لأن "ما" في كلا القسمين نافية، وينبغـي ألا يجـوز التقديم فيهما جميعاً.

وكان رأي البصريين أنه لا يجوز، وقد ذهب أبو العباس أحمد بن يحيـى ثعلب من الكوفيين إلى أنه جائز من وجه وفاسد من وجه وذلك كما تقول لمـن قال في الخبر :

أ -"زيد آكل طعامك" فترد عليه نافياً " ما زيد آكلاً طعامك"، فمن هذا الوجه يجوز التقديم؛ فتقول "طعامك ما زيد آكلاً".

ب-إن كان جواباً للقسم إذا قال: " والله ما زيد بآكل طعامك"، كان بمنزلة اللام في جواب القسم، وعندها لا يجوز التقديم[١].

الشرط الثالث: ألا ينتقض النفي بالا:

قال سيبويه وتقول : ما زيد إلا منطلق، تستوي فيه اللغتان؛ ومثله قوله عز وجل: {ما أنتم إلا بشر مثلنا}[٢] لم تقو، حيث نقضت معنى ليس كما لم تقو حين قدم الخبر، ومعنى ليس هو النفي، كما أن معنى كان الواجب وكل واحد منهما ــ يعني كان وليس ــ إذا جردته فهذا معناه[٣].

وعند المبرد أن نقض الخبر نحو قولك: ما زيد إلا منطلق، وذلك لأنك نفيت عنه كل شيء إلا الانطلاق، فلم يصلح" ما" أن تكون عاملة في نقض النفي، كما لم تعمل في تقديم الخبر، قال تعالى {وما أمرنا إلا واحدة كلمح}[٤].و { ما هذا إلا بشر مثلكم}[٥][٦].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ١، ١٧٢، ١٧٣.

(٢) الآية ١٥ من سورة يس.

(٣) الكتاب، جـ١، ٥٩٠.

(٤) الآية ٥٠ من سورة القمر.

(٥) الآية، ٢٤، ٣٣سورة المؤمنون.

(٦) المقتضب، جـ٤، ١٩٠.

فإذا خرج معنى الكلام إلى معنى الإيجاب لم ينصبوا[١]، وإذا دخلت في الخبر"إلا" صار محققاً وبطل عمل "ما" لانتقاض معنى النفي،وذلك قولك:" ما زيد إلا سائر"، و"ما أخوك إلا منطلق" و"ما عبد الله إلا عالم" ترفعه بالابتداء والخبر، ومن ثم بطل عمل "ما" عند انتقاض النفي، لأنها إنما شبهت بـ"ليس" في باب النفي، فلما زال النفي بطل عملها، فأما"ليس" فإنها تنصب خبرها مقدماً ومؤخراً وموجباً ومنفياً، لأنها متمكنة فهي في بابها أقوى من ما[٢]. وجاء نصب المنتقض بإلا في قول الشاعر:

وما الدهر إلا منجونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً

وقد تفاوتت آراء النحاة في وجه النصب بعد إلا.

فيذكر ابن عصفور أنه قد أعمل"ما" مع دخول حرف الإيجاب وهو إلا على الخبر، ويخرجه على وجهين:

أحدهما: أن يكون "منجونا" اسماً موضوعاً موضع المصدر، الموضوع موضع الفعل، الموضوع موضع خبر"ما"، ويكون التقدير وما الدهر إلا يجن جنونا فبقي: وما الدهر إلا جنونه كما تقول، ما أنت إلا شرباً، تريد تشرب شرباً، هذا إلى موضع الكثرة مقيس ثم أوقع مجنوناً موقع جنون.

الآخر: أن يكون منجوناً اسماً في موضع الحال. وعليه يكون خبر ما محذوفاً تقديره: وما الدهر إلا موجوداً على هذه الصفة،أي: مثل المنجنون ... يريد أنه لا يستقر على حالة واحدة و"أما" وما صاحب الحاجات إلا معذباً فمعذباً

---

(١) ابن السراج، الأصول، جـ١، ٩٢.

(٢) الزجاجي،الجمل في النحو،١٠٦.

مصدر، تقديره إلا يعذب معذباً، أي تعذيباً، وذلك أن كل اسم مفعول من فعل زاد على الثلاثة فإنه يكون للمفعول والمصدر والزمان على صيغة واحدة[١].

وقد ذكر ابن مالك عن يونس من طريق غير سيبويه إعمال"ما" في الخبر الواجب بإلا، وأشار إلى ابن عصفور دون تصريح فقال: "واستشهد بعض النحويين بقول الشاعر:

وما الدهر إلا منجنوباً بأهله... البيت السابق، وأنه قد تكلف في توجيه هذا البيت، وجعل منجنوناً منصوباً نصب المصدر الذي يغني عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره فكأنه قال:

* وما الدهر إلا يدور بأهله دوران منجنوناً*

ثم حذف الفعل على حد تسير إذا قيل ما أنت إلا سير البريد، ثم حذف المضاف، وهو دوران ثم أقيم المضاف إليه مقامه، وهو منجنون، وأما معذباً فمثل: إلا تعذيباً، لأن مفعلاً من فعل بمنزلة تفعيل، ومنه قوله تعالى{ ومزقناهم كل ممزق}[٢].

وهو عند ابن مالك تكلف لا فائدة فيه،والأولى أن يجعل منجنوناً ومعذباً خبرين لما منصوبين بها، إلحاقاً لها بليس في نقض النفي، كما ألحقت بها في عدم النقض، وأقوى من هذا الاستشهاد قول مغلس:

وما حق الذي يعثو نهاراً ويسرق ليله إلا نكالاً[٣]

---

(١) شرح جمل الزجاجي، جـ١، ٥٩٢، ٥٩٣.

(٢) آية ١٩ من سورة سبأ.

(٣) شرح التسهيل، جـ١، ٣٧٣، ٣٧٤.

وقد رأى المالقي أن ابن مالك كان يجنح إلى رأي يونس، ولا بأس بـه فـي توجيه ما سمع دون أن يتخذ قياساً يجري عليه الكلام وهذا ما قرره المالقي عنه[١].

وعند الرضي أنه نقل عن يونس أنه يجوز اعمالها مـع انتقـاض نفيهـا بألا[٢].

الشرط الرابع: ألا تقترن "ما" بإن:

مما يبطل عمل "ما" النافية أن تأتي بعدها إن، وقد ذكر ابن عصفور أن من شروطها ألا تقع بعدها إن نحو قولك: " ما إن زيد قائم" فإذا وقعـت بعـدها إن تلغي عملها[٣].

وعند ابن مالك أن قول الشاعر:

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف

ومثله قول الآخر:

فمـا إن طبُّنا جُبْن وكلهم منايانا ودولـــة آخرينـا

جاءت فيهما إن زائدة كافة لعمل ما، كما تأتي "ما" كافة لإن وجميع أخواتها نحو: {إنما الله إله واحد}[٤].

---

(١) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ٣٧٨.

(٢) شرح الرضي على الكافية، جـ٢، ١٨٧، وينظر الجنى الداني ٣٢٥، ٣٢٣، والشيخ خالد في التصريح بمضمون التوضيح، جـ١، ٦٤٩، ٦٥٠، وخزانة الأدب للبغدادي، جـ٢، ١٢٩، الشاهد الثالث والسبعون بعد المائة، والمغني لابن هشام، جـ١، ٧٣.

(٣) شرح جمل الزجاجي، جـ١، ٥٩٢.

(٤) آية ١٧١، سورة النساء.

وقد كان رأي الكوفيون أن"إن" التي اقترنت بما هي النافية،وأنها جاءت بعدها توكيداً لها. والذي قالوه من كون"إن" بعد ما توكيداً مردود من وجهين ذكرهما ابن مالك:

أولاً: أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل، كما لا يتغير لتكرير ما، إذا قيل: ما ما زيد قائماً كما قال الراجز:

لا ينسك الأسى تأسياً فما ما من حمام أحد معتصماً

فقد كرر ما النافية توكيداً وأبقى عملها.

ثانياً: أن العرب استعملت إن بعد "ما" التي بمعنى الذي، وبعد ما المصدرية التوقيتية، وهما في اللفظ يشبهان ما النافية، فلو لم تكن المقترنة بما النافية الزائدة، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ، ومثال زيادتها بعد الموصولتين قول الشاعر:

يرجى المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب

أراد : يرجى المرء الذي لا يراه، ومثله قول الآخر:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد

فإن "ما" في البيت مصدرية توقيتية، وقد زادوا بعدها إن لشبهها في اللفظ بما النافية، ولذلك تعين الحكم بالزيادة على التي بعد النافية[1].

وعند أبي حيان أن ابن مالك قد رأى أن ذكر "إن" بعد ما يبطل عملها بلا خلاف، ويرى أبو حيان أن الأمر ليس كما ذكر ابن مالك، بل وجوب الرفع

---

(١) شرح التسهيل، جـ١، ٣٧٠، ٣٧١.

بعد"ما" هو مذهب البصريين، وأن رأي الكوفيين هو جواز النصب وقد حكى ذلك يعقوب، و"إن" زائدة كافة لا نافية خلافاً للكوفيين[١]. وأنشد يعقوب:

بنى غُدانة ، ما إنْ أنتُم ذَهَباً

ولا صَرِيفاً، ولكنْ أنتم الخَزَفُ

بنصب"ذهب" و"صريف"[٢].

وقد علق الشيخ خالد على تخريج ابن السكيت بقوله:" أما رواية يعقوب ابن السكيت "ذهباً" بالنصب فتخرج على أن" إن" نافية مؤكدة لـ"ما" لا مؤسسة، لأن نفي النفي إيجاب، ولا زائدة كافة"[٣].

وهذا الذي ذكره الشيخ خالد هو رأي الكوفيين ويرى الرضي أن "ما" لنفي الحال، وأن قياس إعمالها ضعيف،وقد عزلت لأدنى عارض،فهي وإن كانت زائدة فهي تشابه"إن"النافية لفظاً، فكأن "ما" النافية دخلت على نفي، والنفي إذا دخل على نفي أفاد الإيجاب،فصارت"إن"تشبه"إلا" الناقضة لنفي "ما" في نحو"ما زيد إلا منطلق"، ويجوز أن يقال: إنما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف،وجاءت "إن " بعد "ما" غير كافة شذوذاً، وهو عند المبرد قياس، وأنشد بيت "بني غدانة"[٤].

---

(١) ارتشاف الضرب، جـ٣، ١٢٠٠، وانظر ابن عقيل في المساعد، جـ١، ٢٧٨.

(٢) المرادي، الجنى الداني، ٣٢٧، ٣٢٨.

(٣) التصريح على التوضيح، جـ١، ٦٤٦.

(٤) الرضي، شرح الكافية، جـ٢، ١٨٥، ١٨٦.

وذكر أبو حيان أن ابن عصفور قد نقل عن الكسائي والفراء أنه إذا جـــيء (بإن) بعد (ما) فإنه لا يجوز النصب ولا الجر بالباء[١].

ومن خلال البحث عن هذا الرأي عند ابن عصفور في المقرب وفي شرح الجمل لم أجده.

وقد بين الشيخ خالد أن "ما" لم تعمل لأنها محمولة على ليس في العمـــل، وليس لا يقترن خبرها بـــ"إن"[٢].

الشرط الخامس: ألا تتكرر "ما":

أورد أبو حيان من شروط إعمالها ألاّ تؤكد "ما" بما لأنه يجب الرفع نحو ما مـــا زيد ذاهب، وهو عند عامة النحويين، ولكن جماعة من الكوفيين أجازوا النصب[٣].

وعند ا بن عقيل أن "ما" إذا تكررت غير عاملة، لأن الأولى نافية، والثانية نفت النفي فبقى إثباتاً،وعنده لا يحوز نصب قائم في: ما ما زيد قائم، وقد أجاز بعضهم النصب.

والمعنى يكون بإثبات القيام لزيد لا نفيه، وإذا جعلنا الثانية تأكيـــداً لفظيـــاً للأولى صار المعنى لتأكيد النفي لا الإثبات، ويصير المعنى على هذا ما ما زيد قائم نفي قيام زيد[٤].

---

(١) ارتشاف الضرب، جـــ٣، ١٢٠٠.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح، جـــ١، ٦٤٦، وينظر السيوطي في همع الهوامع، جـــــ١، ١٢٤ في هـــذا الموضوع.

(٣) ارتشاف الضرب، جـــ٣، ١٢٠٠.

(٤) شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، جـــ١، ٣٠٦.

الشرط السادس: ألاّ يبدل من خبرها موجب:

مثل: ما أنت بشيء إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به، و"بشيء" في موضع رفع عند بني تميم، فعندما قبح أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع، وبشيء عند أهل الحجاز في موضع النصب، ولكنك لو قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به، استوت اللغتان وتصبح"ما"على أقيس الوجهين:لأنك إذا قلت:"ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به فكأنك قلت: لست أإلا شيئاً لا يعبأ، ما أنت إلا شيء لا يعبأ به.

وتقول: لستَ بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به،والباء ههنا بمنزلتها فيما قال الشاعر:

يا ابْنَي لبيْنَيَ لَسْتُما بيَدِ إلا يداً ليست لها عضدُ[1]

وعند ابن عقيل ألاّ يبدل من خبرها موجب كما ورد عن سيبويه، فبشيء في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو"زيدٌ"، ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن "ما"، وقد أجازه قوم، وعنده أن كلام سيبويه محتمل للقولين: القول بألا يبدل من خبرها موجب،والقول بعدم اشتراط ذلك،فإنه قال بعد ذكر المثال استوت اللغتان، فقال قوم هو راجع إلى الواقع قبل "إلا"،والمراد أنه لا عمل لـ "ما" فيه،فاستوت اللغتان في أنه مرفوع، وهم الذين اشترطوا ألا يبدل من خبرها موجب، وقال قوم: هو راجع إلى الاسم الواقع بعده إلا" والمراد أن يكون مرفوعاً، سواء جعلت "ما" حجازية أو تميمية، وهؤلاء هم الذين لم

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ٢، ٣١٦، ٣١٧.

يشترطوا في إعمال "ما" إلا يبدل من خبرها موجب وتوجيه كل من القولين والمختار منهما عنده هو الثاني[١].

وعلى هذين الرأيين لو قلنا: ما زيد شيئاً إلا شيء لا يعبأ به، فما بعد إلا مرفوع على محل خبر"ما"، ومحل خبر"ما"هو الرفع، لأنه كان خبراً عن المبتدأ، وهذا عند من يرى أن قول سيبويه في استواء اللغتين محمول على ما بعد إلا وهو البدل على المحل، وعلى رأي من يرى أن كلام سيبويه محمول في استواء اللغتين على خبر زيد تكون "ما" مهملة، وما بعد "ما" مبتدأ وخبر ، وما بعد إلا مرفوع على البدل لفظاً، وممن يرى هذا الرأي أبو حيان قال:" ألاّ يبدل من الخبر بدل مصحوب بإلا نحو: ما زيدَ شيء أو بشيء إلا شيء لا يعبأ به، فهنا تستوي اللغتان الحجازية والتميمية، ذكر ذلك سيبويه، وفي كتاب القاسم البطليوسى: جواز نصب الخبر، ورفع ما بعد "إلا " على البدل من الموضع، وهو وهم فاحش"[٢].

---

(١) شرح ابن عقيل، جـ١، ٣٠٦، ٣٠٧.

(٢) ارتشاف الضرب، جـ٣، ١٢٠١، وانظر حاشية الصبان على الأشموني، جـ١، ٢٤٧.

المبحث الرابع:

العطف على معمولي "ليس" و " ما " وجملتيهما:

أفاض النحاة في عرض الصور والوجوه الممكنة عند العطف على اسم كل منهما أو خبرهما أو هما معاً، أو الجملة بأسرها،وقدروا أن كل ذلك جائز، ومعظم ما عرضوا له من ذلك قياس وصنعة، لم تؤيد بما سمع عن العرب، وهذا هو الشأن فيما تقوم عليه قواعد النحو وتتقرر مقاييسه. ولا يُبادر إلى الانتقاص من صنيع النحاة أو التشنيع عليهم. فكثيراً ما تجد في الاستعمال أساليب وجمل، وتدعو الحاجة إلى الإخلاد إلى هذه الأقيسة حتى تظل الفصحى أداة طيعة للتعبير عما يجد من أفكار ومعان، ويتأكد عندها بعد نظر النحاة فيما هدوا إليه من ذلك.

ومع اتساع الأقيسة التي نجدها في وجوه هذا العطف هنا لا تشمل كل ما يحتمل أو يمكن من صور، واقتصر صنيعهم على ما إذا خبرهما مشتقاً، والمعطوف وصفاً رافعاً لسببي أو أجنبي أو لضمير مستتر،وسكتوا عما سوى ذلك.

وإجمال ما قرروا في ذلك موضحاً ما يلي:

أولاً: العطف على الاسم وحده:

لا يكون اسم "ليس" أو"ما" إلا مرفوعاً، ومن ثم فالمعطوف عليه مرفوع دائماً،سواء أكان الخبر منصوباً أم مجروراً أم مرفوعاً مع "ما" في لغة تميم، وسواء أكان العاطف مقتضياً للإيجاب كالعطف بـ"بل" و"لكن" أم غير مقتض

له، تقول: ليس زيد / ما زيد/ قائماً/ بقائم/ قائم ولا عمرو، وبل عمرو، ولكن عمرو. وعمرو في ذلك كله معطوف على "زيد" اسم "ليس" أو "ما".

ثانياً: المعطوف على الخبر وحده أو معه غيره:

تتعدد الوجوه والصور وتتداخل وتتشعب،وتختلف الآراء وتتشاجر، ولضبط ذلك وحصره وتنسيقه سواء أكان العطف على الخبر وحده أم مع غيره نقول: إن الخبر يكون: منصوباً ومجروراً، ويكون مرفوعاً مع "ما" في لغة تميم، والمعطوف يكون: وصفاً رافعاً لضمير مستتر، أو رافعاً لسببيه، أو رافعاً لأجنبي، والسببي والأجنبي يتأخران عن الوصف، ويتقدمان عليه. والعاطف يكون: مقتضياً للإيجاب، وغير مقتض له. وينتج عن ذلك الوجوه والصور التالية:

أولاً: إذا كان الخبر منصوباً:

ويجيء ذلك مع "ليس" ومع "ما" .

أ -والعاطف يكون:١-غير مقتض للإيجاب. ٢- مقتضياً له.

ب-والمعطوف يكون وصفاً:١-رافعاً لضمير مستتر. ٢-رافعاً لسببيه مؤخراً عنه أو مقدماً عليه. ٣-رافعاً لأجنبي مؤخر عنه أو مقدّم عليه، وينتج عن ذلك الصور والوجوه الآتية:

١-إذا كان الخبر منصوباً،والعاطف لا يقتضي الإيجاب، والمعطوف وصفاً رافعاً لضمير مستتر لا لاسم ظاهر جاز في المعطوف ثلاثة أوجه: النصب، والرفع، والجر.

أ-فالنصب عطفاً على الخبر المنصوب لفظاً ومحلاً، نحو: ليس زيد قائماً ولا قاعداً، وما زيد قائماً ولا قاعداً. واستجاد "أبو حيان" هذا الوجه. قال: " وهو أجود .... وقد منع قوم من القدماء النصب في العطف على خبر"ليس"، ـــ ومنعهم في "ما" أولى ـــ وأوجبوا الرفع"[1].

ب-والرفع على إضمار هو قبل الوصف المعطوف، فيكون المعطوف خبر المبتدأ محذوف، نحو: ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٌ. وما زيد قائماً ولا قاعدٌ، والتقدير: ولا هو قاعد. فيكون من عطف الجمل وليس عطفاً على الخبر وحده وهذا الوجه لا خلاف فيه، بل أوجبه فريق من القدماء.

جـ-والجر بالعطف على التوهم ـــ توهم زيادة الباء في الخبر المعطوف عليه لما كان يكثر فيه ذلك ـ نحو: ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ، وما زيد قائماً ولا قاعدٍ، واضطرب كلام النحاة في ذلك:[1]

فقال ابن عصفور: " حكى سيبويه ـ رحمه الله ـ الخفض على توهم الباء، وذلك نحو قولهم: ما زيد قائماً ولا قاعدٍ ـ بخفض قاعد ـ وذلك قبيح[2].

وقال أبو حيان:" وعامة النحويين لا يجيزونه،وأجازه الكسائي والفراء قياساً، ونسبة النحاس جواز ذلك إلى سيبويه وهم، وإنما حكى ذلك سيبويه في "ليس"، فإن كان الخبر لا يقبل الباء نحو: ليس زيد إلا قائماً ونحو: ليس زيد

---

(١) ارتشاف الضرب،جـ٣، ١٢٠٢. وانظر شرح الكافية، للرضي، جـ٢، ١٩١، ١٩٢.

(٢) شرح الجمل، جـ١، ٥٩٦.

يركب، وما زيد يركب ــ فمن أجاز الجر في العطف لا يجيزه في هذه"[١].

٢-وإذا كان الخبر والعاطف على ما سبق، والمعطوف وصف رفع سببياً متأخراً عنه جاز في الوصف المعطوف الأوجه الثلاثة السابقة: النصب، والرفع، والجر، والسببي مرفوع دائماً، فاعلاً نحو: ليس زيد كاذباً ولا خائناً أخوه، وما زيد كاذباً ولا خائناً أخوه وكذلك : خائن، خائن. أو نائب فاعل نحو: ليس زيد مذموماً ولا ممقوتاً أخوه، وما زيد مذموماً ولا ممقوت أخوه، وكذلك،ممقوت، ممقوتٍ.

أ -فالنصب عطفاً على الخبر لفظاً ومحلا، والسببي بعد الوصف مرفوع به فاعلاً أو نائب فاعل. ومن منع النصب في رافع الضمير منعه في رافع السببي.

ب-والرفع نحو: ليس زيد كاذباً ولا خائن أخوه، وما زيد كاذباً، ولا خائنٌ أخوه وليس زيد مذموماً ولا ممقوت أخوه، وما زيد مذموماً ولا ممقوتٌ أخوه، والوصف المرفوع مبتدأ، وما بعده فاعل أو نائب فاعل أغنى عن الخبر وسد مسده، أو الوصف خبر مقدم والسببي بعده مبتدأ مؤخر. وهذا من عطف الجمل . قال الرضي:" ويجوز في: ما زيد قائماً ولا قاعد أبوه، برفع قاعد ــ أن يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر، إلا أنه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عموماً، ولا يجوز ذلك في ... ليس"[٢] إذ لا يبطل عملها بتقدم خبرها على اسمها.

---

(١) ارتشاف الضرب، جـ٣، ١٢٠٢.

(٢) شرح الكافية، جـ٢، ١٩٣.

جـ-والجر نحو: ليس زيد كاذباً ولا خائنٍ أخوه، وما زيد كاذباً ولا خائن أخوه، وليس زيد مذموماً ولا ممقوتٍ أخوه،وما زيد كاذباً ولا ممقوتٍ أخوه،وذلك على التوهم كما سبق.

قال أبو حيان: "من أجاز الجر في: ما زيد قائماً ولا قاعدٍ أجازه هنا"(١).

قال الرضي:"ويكون عطفاً للمفرد على المفرد، ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في "ليس" على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين ... وجاز في "ما" على تقدير جواز دخول الباء على خبر "ما" المتقدم"(٢).

ولم يذكر سيبويه في هذا الموضع إلا الرفع مع "ما" نحو: " ما زيد ذاهباً ولا كريم أخوه" قال: "وليس يجوز فيها النصب"(٣).

٣-فإذا كان الخبر منصوباً، والعاطف لا يقتضي الإيجاب، والمعطوف وصفاً رافعاً لاسم ظاهر أجنبي متأخر عنه فالوجه الرفع، وأجاز بعضهم النصب والجر.

أ-فالرفع نحو ليس زيد ذاهباً ولا مقيم عمرو، وما زيد ذاهب ولا مقيم عمرو وليس زيد مخذولاً ولا منصور عمرو، وما زيد مخذولاً ولا منصور عمرو.

---

(١) ارتشاف الضرب،جـ٣، ١٢٠٣.

(٢) شرح الكافية، جـ٢، ١٩٣، ١٩٤.

(٣) الكتاب، ٦١/١.

ووجوب رفع المعطوف مع"ما" مذهب البصريين، ومع "ما" و"ليس" رأي أولئك القدماء من النحاة الذي منعوا النصب في رافع الضمير المعطوف على الخبر.

والرفع على ما سبق:أن يكون الوصف مبتدأ والأجنبي فاعلاً أغنى عن الخبر،أو نائب فاعل كذلك،أو يكون الوصف خبراً مقدماً،والأجنبي مبتدأ مؤخر،وعلى التقديرين فهو من عطف الجمل.

ب-أما النصب فليس متفقاً عليه. لا مع"ليس"ولا مع"ما" ونقول على النصب: ليس زيد ذاهباً ولا مقيماً عمرو، وليس زيد مخذولاً ولا منصوراً عمرو،وما زيد مخذولاً ولا منصوراً عمر.

قال أبو حيان: "جاز مع "ليس" نصبه فنقول: " ليس ذاهباً ولا مقيماً عمرو،إلا عند أولئك القدماء، بل يجب عندهم الرفع".

وقال في "ما" :" فإن وليه ــ أي ولى الوصف المعطوف أجنبي مرفوع به ــ في "ما" تعين رفعه ــ أي الوصف ــ نحو: ما زيد قائماً ولا ذاهب عمرو، ورفعه من ذلك الوجهين، هذا مذهب البصريين.

وأجاز الكسائي والفراء فيه النصب"[١].

وقال سيبويه في هذا الموضع" ولم يجز نصبه مع "ما".[٢]

وقال الرضي في"نحو ما زيد قائماً... ولا قاعد عمرو، فليس مع "ما" نصب قاعد... فوجب إما رفع قاعد لتقدمه على الخبر[٣]... ".

---

(١) ارتشاف الضرب، جـ٣، ١٢٠٢.

(٢) الكتاب١/٦١.

(٣) شرح الكافية، جـ٢، ١٩٣.

ولو أخذنا بمفهوم ما قاله "الرضي" هنا قلنا إنه لا يجيز في الرفع أن يكون الوصف مبتدأ ومرفوعه أغنى عن الخبر، ولكنه لم ينص على ذلك، ولم يصرح به "وعلى هذا فإن النصب في هذا الموضع على رأي الكسائي والفراء، ولم ينقله الرضي. والنصب هنا على عطف الوصف على الخبر السابق، والأجنبي على الاسم .

جـ-أما الجر في هذه الحال فقال عنه الرضي: وجب في رافع الأجنبي إما "رفعه لتقدمه على الاسم، أو جره إن جوزنا دخول الباء على خبر"ما" المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربعي، "هذا في "ما" وأما في "ليس" فيجوز ... الجر على ما ذهب إليه الأخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين..."فكأن ذلك بحث من "الرضى" وصنعة، ولم يقل به أحد قبله، وعليه يقال في العطف ليس زيد ذاهباً ولا مقيم عمرو، وما زيد ذاهباً ولا مقيم عمرو، وليس زيد مخذولاً ولا منصور عمرو، وما زيد مخذولاً ولا منصور عمرو.

وفي هذا توسعة على مستعمل العربية، ويمكن أن توظف للتعبير عن فروق معنوية تترتب على اختلاف وجوه الضبط والإعراب إذا أجيد هذا التوظيف، فلا ضير من مثل هذا الاجتهاد... والتعمق في النظر.

٤-فإذا تقدم الأجنبي أو السببي على الوصف جاز في الوصف المعطوف النصب والرفع. والرفع أكثر،وعليه اقتصر بعضهم مع "ما".

أ-فالرفع نحو:"ليس زيد ذاهباً ولا أخوه مقيماً، وما زيد ذاهباً ولا أخوه مقيماً، وليس زيد ذاهباً ولا عمرو مقيماً، وما زيد ذاهباً ولا عمرو مقيماً.

قال أبو حيان: " فإن تأخر الوصف عن الأجنبي وحرف العطف موجب.. أو غير موجب والخبر مرفوع.... أو منصوب فأجمعوا على الرفع.

وزعم الجرمي أنهم رووا أن أكثر العرب يرفع، واختلفوا في نصبه:

فأجازه الخليل،وسيبويه، والكسائي، وهشام، ومنعه النحويون القدماء"(١).

وقال الرضي: "وبعض القدماء منع نحو: ما زيد قائماً ولا عمرو وذاهباً، وكذا في "ليس" بناء على أن العطف لا يجوز إلا بتقدير العامل بعد العاطف، ولا يجوز: وما لا عمرو ذاهباً، ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز: ما زيد ولا أبوه ذاهبين، إجماعاً، والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه،لا المقدر"(٢).

وقال سيبويه: " وليس قولهم: لا يكون في "ما" إلا الرفع بشيء، لأنهم يحتجون بأنك لا تستطيع أن تقول: ولا ليس، ولا ما، فأنت تقول: ليس زيد ولا أخوه ذاهبين، وما عمرو ولا خالد منطلقين، فتشركه مع الأول في"ليس" وفي "ما" فما يجوز فيها الوجهان"(٣). فقول أبي حيان: "فأجمعوا على الرفع" غير صحيح، إلا أن يكون في نص الارتشاف خلط أو تحريف فلا يصح القول له، هذا وفي النصب يكون عطف المنصوب على الخبر، والأجنبي أو السببي قبله على الاسم، من عطف المفردات، وليس من عطف الجمل.

---

(١) ارتشاف الضرب، جـ٣، ١٢٠٤.

(٢) شرح الكافية،جـ٢، ١٩٥.

(٣) الكتاب، ١/٦٠ـ٦١.

فيما تقدم كان العاطف غير مقتض للإيجاب، فإن كان مقتضياً له،وذلك كالعطف بـ"بل" أو "لكن" والخبر المعطوف عليه منصوب أمكنت الوجوه الآتية:

١-إذا كان الخبر منصوباً،والعاطف يقتضي الإيجاب، والمعطوف وصفاً رفع ضميراً مستتراً فالوجه الرفع، وأوجبه كثيرون، وهناك من أجاز النصب،ولم يجوز أحد الجر.

أ-فالرفع نحو: ليس زيد قائماً بل قاعد، أو: لكن قاعد، وما زيد قائماً بل قاعد،أو: لكن قاعد.

قال أبو حيان:"وليس من عطف الخبر على الخبر، بل من عطف الجمل"(١). وعزا الرضي إلى عبد القاهر أنه قال:" هو خبر لمبتدأ محذوف أي ... لكن هو قاعد"ثم قال:" فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه، أي من باب عطف المفرد على المفرد... فهو على هذا من باب القطع"(٢).

والظاهر من هذا أن الرضي يرى أن ما بعد"بل"و"لكن" معطوف على خبر"ليس" أو "ما" بالرفع على المحل، وقد صرح بهذا الإعراب المحلي والحمل عليه في باب الاستثناء في توجيه قولهم: "ما زيد شيئاً إلا شيءٌ لا يعبأ به"برفع"شيء" بعد إلا(٣). وأنه عطف مفرد على مفرد.

وعزا إلى ابن جعفر أنه قال:" هو عطف على التوهم؛ لأنه كثيراً ما يقع

---

(١) ارتشاف الضرب، جـ٣، ١٢٠٢.

(٢) شرح الكافية، جـ٢، ١٩١.

(٣) ظ: شرح الكافية، جـ٢، ١١١.

خبر "ما" مرفوعاً عندما ينعزل عن العمل، فتوهموا أن الأول مرفوع"وعقب عليه بقوله:" وليس ما ذهب إليه بشيء، لأن مثل ذلك ليس بمطرد، ولا في سعة الكلام"[١].

وعلى قول ابن جعفر فهو من عطف المفردات أيضاً.

ب-أما النصب فقد نقله أبو حيان قولاً لبعض أصحابه في حال الغلط وسبق اللسان فقال: "فإن كان اللسان سبق إلى ذكر الخبر غلطاً فاستدركت نصبت فقلت: بل قاعداً، كما تقول: ما ضربت رجلاً بل امرأةً. قاله بعض أصحابنا"[٢].

وهذا لا بأس منه. على أنه جاء على غير هذا الوجه من القول عند ابن مالك وابن هشام.

فقال ابن مالك: "قياس مذهب يونس ألا يمتنع نصب المعطوف بـ"بل"و"لكن"[٣].

وقال ابن هشام:"أجاز المبرد ويونس أن تكون ــ أي بل ــ ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها، وعلى قولهما يصح:ما زيد قائماً بل قاعداً، وبل قاعدٌ، ويختلف المعنى"[٤].

---

(١) شرح الكافية، جـ٢، ١٩١.

(٢) ارتشاف الضرب، جـ١، ١٢٠٢.

(٣) شرح التسهيل،١، ٣٧٤.

(٤) مغني اللبيب، ١، ١١٢.

وفي النصب يكون ما بعد"بل" و"لكن" معطوفاً على خبر"ليس" و"ما" عطف مفرد على مفرد.

وقد بحث أبو حيان في العطف بـ"لكن" بعد"ما" فقال:" ولم يسمع إجراء لكن مجرى "بل" في ذلك، بل هو مسموع في "ليس"نحو: ليس زيد قائماً لكن قاعد.

وقال الفارسي: قياس"لكن" أن تكون مثل بل، فتقول: ما زيد قائماً لكن قاعد"[1].

ومن قوله هذا يتبين أن الموضع السابق في العطف على خبر "ليس"و"ما" لا على خبر "ما" وحدها، كما قد يوحي به اقتصارهم عليه في التمثيل.

أما الصور الأخرى وهي:

٢-ما زيد قائماً بل قاعد أبوه، أو "ليس زيد ... أو: لكن قاعد أبوه.

٣-ما زيد قائماً بل أبوه قاعد، أو"ليس زيد ... أو: لكن أبوه قاعد.

٤-ما زيد قائماً بل قاعد عمرو، أو "ليس زيد... أو: لكن قاعد عمرو.

٥-ما زيد قائماً بل عمرو قاعد، أو"ليس زيد... أو:لكن عمرو قاعد.

فسكتوا عنها والظاهر فيها جميعاً أن ما بعد"بل" و"لكن" مرفوع، جملة مكونة،من مبتدأ مؤخر وخبر مقدم، أو من مبتدأ ومرفوع أغنى عن خبره وسد مسده.

---

(١) ارتشاف الضرب، جـ٣، ١٢٠٢.

ثانياً: إذا كان الخبر مجروراً:

يمكن مع الخبر إذا كان مجروراً أن يكون العاطف مقتضياً للإيجاب وغير مقتض له،وأن يكون المعطوف وصفاً رافعاً لضمير أو لسببي أو لأجنبي متأخرين أو متقدمين. كما هو الشأن في الخبر المنصوب، ونقتصر على ما عرض له النحاة من ذلك:

١-إذا كان المعطوف وصفاً رافعاً لسببيه جاز فيه ثلاثة أوجه: النصب والرفع والجر.

أ-فالنصب عطفاً على محل الخبر إذ محله النصب مع"ليس" مطلقاً،ومع "ما" في لغة الحجازيين فنقول: ليس زيد بقائم ولا قاعداً، وما زيد بقائم ولا قاعداً.

ب-والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف فنقول: ليس زيد بقائم ولا قاعد.

وما زيد بقائم ولا قاعد. أي: ولا هو قاعد، على ما سبق في الخبر المنصوب ويجوز في "ما" التميمية أن يكون معطوفاً على خبرها على المحل، إذ هو مرفوع في لغتهم، وإن نازع بعضهم في دخول الباء على خبرها.

جـ-والجر بالعطف على لفظ الخبر المجرور، فنقول: ليس زيد بقائم ولا قاعدٍ، وما زيد بقائم ولا قاعدٍ.

٢-وإذا كان الوصف رافعاً لسببي جاز الأوجه الثلاثة السابقة سواء بسواء

قال الرضي: "إن أظهرت الباء في هذه المسألة في "قائماً" نحو: ليس زيد، أو: ما زيد بقائم ولا قاعد أبوه. جاز لك في قاعد الرفع والنصب والجر، على الوجه المذكور سواء"[١].

وزاد الرضي جواز الأوجه الثلاثة مع تقديم الرفع إذا كان الوصف رافعاً الاسم السابق، على أنه من وضع المظهر موضع المضمر،نحو: ما زيد بقائم ولا قاعدٌ زيدٌ قال: "فالرفع أجود من النصب والجر".

٣-وكذلك إذا رفع الوصف المعطوف أجنبياً جازت الأوجه الثلاثة على نحو ما سبق في العطف على الخبر المنصوب. فيما اتفق عليه وما اختلف فيه، فنقول: ليس زيد، أو ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو، ولا قاعداً عمرو، ولا قاعدٍ عمرو، وتوجيه الرفع والنصب والجر على ما سبق.

٤-وكذلك إن تقدم المرفوع على الوصف سبباً كان أو أجنبياً نحو: ليس زيد، أو ما زيد بقائم ولا أبوه قاعد، أو: ولا عمرو قاعد جاز الرفع والنصب على ما تقدم في العطف على الخبر المنصوب، على الخلاف السابق[٢]،على أنه للرفع هنا وجه زائد مع "ما" على لغة تميم. وهو أن يكون من عطف المفردات، المرفوع معطوف على اسم"ما"، والوصف معطوف على خبرها.

وتزيد المسألة وجهاً آخر، هو جر الوصف المعطوف عطفاً على لفظ الخبر المجرور بالباء، فإذا كان العاطف يقتضي الإيجاب فالوجه الرفع وأوجبه

---

(١) شرح الكافية، جـ١، ١٩٤.

(٢) ظ: فقرة/١- في : أولاً: إذا كان الخبر منصوباً.

الجمهور، وأجاز بعضهم النصب، نقلاً أو قياساً، أو استنباطاً من كلام من سبق من العلماء[1]، ولم يجز أحد الجر في العطف على الخبر المنصوب. ولو قيل به هنا عطفاً على اللفظ لكان وجهاً، فيجوز أن نقول ليس زيد ـ أو ما زيد ـ بقائم، ولا قاعد، أو: ولا قاعداً، أو: ولا قاعدٍ، وكذلك: ولا قاعد أبوه أو لا قاعد عمرو، أو: ولا أبوه قاعد، أو: ولا عمرو قاعد. برفع قاعد ونصبه وجره.

ومن ثم يتبين أنه لا فرق بين العطف على الخبر المنصوب والخبر المجرور إلا فيما يضيفه الجار من احتمالات لفظية بالعطف على لفظ المجرور، أو برفع الوصف والأجنبي أو السببي عطفاً على اسم "ما" التميمية وخبرها عطف مفردات لا جمل.

ثالثاً: إذا كان الخبر مرفوعاً:

ولا يكون ذلك إلا مع "ما" في لغة تميم. ولا يكون المعطوف إلا مرفوعاً؛ لأنه ليس في المعطوف عليه إلا الرفع لفظاً ومحلاً، سواء عطف على الاسم وحده، أم الخبر وحده. أم هما معاً، وسواء اقتضى العاطف الإيجاب أم لم يقتضه، وسواء كان المعطوف رافعاً لضمير مستتر أم لسببي أم لأجنبي، متقدم على الوصف الذي يرفعه أم متأخر عنه.

فنقول: ما زيد قائم ولا عمرو، ما زيد قائم ولا قاعد، ما زيد قائم ولا قاعد أبوه ما زيد قائم ولا أبوه قاعد، ما زيد قائم ولا قاعد عمرو، ما زيد قائم ولا

---

(١) ظ: ص/٥٠ – فيما سبق.

عمرو قاعد وكذلك مع "بل" و"لكن" فنقول: ما زيد قائم بل عمرو، بل قاعد، بل قاعد أبوه، بل أبوه قاعد، بل قاعد عمرو، بل عمرو قاعد وهكذا.

هذا ما عرض له النحويون في هذا المبحث تصريحاً أو تلويحاً، وتركـوا صوراً ووجوهاً لا يتسع لها المقام.

ومعظم ما عرضوا له من ذلك قياس صنعة، والشواهد قليلة ومنها ــ وهي من شواهد سيبويه ــ قول النابغة الجعدي:

فليس بمعروف لنا أن نردها صحاحاً ولا مستنكرٌ أن تعقرا

رواه برفع"مستنكر" قال:"وقد يجوز أن يجر ... وإن شئت نصبت فقلـت: ولا مستنكراً أن تعقرا".

* وقول الأعور الشني:

فليس بآتيك منهيـهـا ولا قاصرٌ عنك مأمورهـا

رواه برفع قاصر، و قال: " وقد جره قوم ... وإن شئت نصبت فقلت: .... ولا قاصراً عنك مأمورها.

وفي هذا البيت والذي قبله تأخر اسم ليس المؤول والصريح عن خبرهـا المجرور بالباء وجاز في المعطوف على المخبر الأوجه الثلاثة.

* وقول الفرزدق:

لعمرك ما معن بتارك حقـه ولا منسئ معن ولا متعسـر

رواه برفع "منسئ" قال: "الرفع أجود ... وقد يجوز أن تنصب هذا في مسألة أن يكون المعطوف على الخبر وصفاً رافعاً لاسم ظاهر وضع موضع الضمير .

* وقول عقيبة الأسدي:

معاوى إنا بشر فأسحج فلسنا بالجبال ولا الحديدا

بنصب "الحديدا" عطفاً على الخبر المجرور[1]. وإن نوزع في رواية النصب.

---

(١) ظ: سيبويه، الكتاب١/٦٢، ٦٨. وفي بيت الفرزدق ظ: الخزانة:جـ١، ١٨١، الشاهد:٥٩، وفي بيت عقيبة، الخزانة للبغدادي، جـ١، ٣٤٣، الشاهد: ١٢٤.

المبحث الخامس:

وجه الشبه بين " ليس وما ":

أولاً: شبهها من حيث العمل:

أ – وقع بينهما شبه من جهة العمل فليس ترفع ما بعدها ويكون اسماً لها وتنصب ما بعدها ويكون خبراً لها.

قال سيبويه:" هذا باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ... وذلك الحرف "ما" تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً"(١).

وقد بين المبرد أن أهل الحجاز لما رأوها في معنى "ليس" في جميع مواقعها تغني كل واحدة منهما عن صاحبتها أجروها مجراها في العمل ما دام الكلام على وجهه فقالوا: ما زيدٌ منطلقاً كما يقولون: ليس زيدٌ منطلقاً "(٢).

ثانياً: شبهها من حيث المعنى:

أ–قال سيبويه:" وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذا كان معناها كمعناها"(٣) وقال في موضع آخر:"كما أن ما كليس في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلى القياس، وصارت اللغات فيها كلغة تميم"(٤).

---

(١) الكتاب، جـ١، ٥٧.

(٢) المقتضب، جـ٤، ١٨٩.

(٣) الكتاب،جـ١، ٥٧، ١٢٢.

(٤) الكتاب، جـ٤، ٢٣٣.

وقال المبرد:" ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معنـــاه، وهو حرف جاء لمعنى، ويجري في غير تلك اللغة مجـــرى الحـــروف غيـــر العوامل، وذلك الحرف (ما) النافية تقول : ما زيد قائماً، وما هذا أخاك، كـــذلك يفعل أهل الحجاز، وذلك أنهم رأوها في معنى (ليس)، تقع مبتدأة، وتنفي مـــا يكون في الحال، وما لم يقع، فلما خلصت في معنى (ليس) ودلت على ما تدل عليه، ولم يكن بين نفييهما فصل البتة حتى صارت كل واحدة تغني عن الأخرى أجروها مجراها"[١].

وهناك شبه آخر أن كليهما جامدٌ ، ليس فعل جامدٌ غير متصرف، وكـــذلك "ما" حرف جامد.

ثالثاً: أوجه الخلاف بين "ما" و " ليس ":

أ - خبر ليس عند النحاة مختلف فيه، هناك من منع تقديمه وهم الكوفيون والمبـــرد، والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم ابن عقيل، وذهب أبو علي، وابن برهان إلى الجواز[٢] أما خبر "ما" إذا تقدم على الاسم فالأشهر ألا تعمل ويتضح ذلك من الشرط الأول. [٣]

ب- معمول الخبر: إذا تقدم معمول خبر ليس عليها أجاز البصـــريون تقـــدم خبرهـــا، ودليلهم الآية {ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم}[٤].

---

(١) المقتضب، جـ٤، ١٨٨.

(٢) ينظر تقدم خبر ليس من الدراسة ص١٥، ٢١.

(٣) ينظر تقدم خبر ما من الدراسة ص٣٥، ٣٦.

(٤) ينظر تقدم معمول خبر ليس ص١٦، ١٧.

وإذا تقدم معمول الخبر في "ما" وهو غير ظرف لم تعمل، وسبق أن ابن عصفور أجاز تقدمه إذا كان ظرفاً أو جاراً. ومجروراً وينظر في الدراسة[١].

جـ-ليس تتحمل الضمير، وما لا تتحمل الضمير،تقول لست ولسنا، وليسوا، ولسن، ولا يكون شيء من هذه الضمائر في "ما"[٢].

وقد بين الجرجاني أن الحروف لا تحتمل الضمير: بقوله:" وذلك لا يتأتى في"ما" بوجه، لأنه حرف والحروف لا تحتمل الضمائر البتة، لأن من شأنها أن تفيد معاني الأفعال والأسماء وليس فيها معنى خبر فيكون لها فاعل يضمر إذا تقدم ذكره كما يكون ذلك في الأفعال".[٣]

وقد ذكر السيوطي أن"ما" تختلف عن ليس في عشرة أوجه منها الستة الشروط التي اختصت بها "ما" وأوردتها الدراسة،وأضاف.

١-زيادة "إن" بعدها.

٢-دخول "إلا".

٣-إذا عطف عليها سببي جاز في مقابل الخبر النصب، نحو" ما زيد راكباً ولا سائراً أخوه، جاز في "سائر" الرفع والنصب، أو أجنبي لم يجز إلا الرفع: نحو:ما زيد سائرا، ولا ذاهب عمر.

---

(١) ينظر تقدم معمول الخبر في ما ص٣٥، ٣٨.

(٢) ينظر المقتضب، للمبرد، جـ٤، ١٩٠.

(٣) كتاب المقتصد، جـ١، ٤٣٧.

٤-لا تفسر فعلاً، لأن الأفعال يفسر بعضها بعضاً. وإذا كان بعد الاسم فعل فالحمل عليه أولى من الاسم نحو: ما زيداً أضربه على تقدير: ما أضرب زيداً أضربه، وهو أولى من رفعه.

٥-لا يخبر عنها بفعل ماض لأنها لنفي الحال ولا يقال :" ما زيد قام".

٦-لا يحسن تقديم خبرها نحو: ما بقائم زيد، كحسنه في ليس، ثم علق بقوله:" فجميع ما جاز في "ما" يجوز في "ليس"، ولا يجوز في "ما" جميع ما جاء في ليس، لقوة "ليس" في بابها بالفعلية، والشيء إذا شابه الشيء لا يكاد يشبهه من جميع وجوهه[١].

---

(١) الأشباه والنظائر، جـ٤، ٣٥، ٣٦.

الخاتمـــــة

اختتمت هذه الدراسة بعدة نتائج عن ليس و"ما" الحجازية ..

أولاً: عند الحديث عن نوع ليس ، ذكر العلماء أنها فعل، أو اسم، أو حرف، واتضح من الأدلة أنها فعل ولكن فعل جامد وذلك لعدة أسباب، واستدل العلماء باتصال الضمير بها، ومجيء اسمها ضمير الشأن، وخبرها ضميراً، وأنها تلحقها نون الوقاية مع ياء النفس، ومن قالوا بحرفيتها قالوا: إنها لا تلحقها نون الوقاية مع ياء النفس، وأيضاً لا مصدر لها. ومن قال إنها اسم وجدها في شاهد جاءت قبلها الباء وكسرت سينها.

ثانياً: الحديث عن أصلها ومعناها، هناك من قال إنها:"مركبة من لا وأيس، وهو مصدر لفعل ممات والرأي أنها مفردة، وهناك من قال: إنها تأتي للاستثناء، ومن قال إنها للجحد، ومعظم أحوالها أنها للنفي.

ثالثاً: عملها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ويسمى خبرها وكأن الاسم مشبه بالفاعل فترفعه وتنصب الخبر، لكنهم اختلفوا في ناصبه فقال البصريون منصوب بليس، وقال الكوفين منصوب على الحال.

رابعاً: أحكامها وما تختص به، ١ــ مجئ اسمها نكرة عامة، ٢ ــ اقتران خبرها بواو إذا كان جملة، ٣ ــ أن الباء قد تزاد في خبرها أحياناً، قال تعالى:{ أليس الله بكاف

عبده}[1] وإذا تأخر اسمها قد تزاد فيه الباء، ٤ ــ صحة العطف على خبرها بالنصب والجر.

خامساً: رتبة خبر ليس هي التأخر، و هو المحكوم به، وهناك من أجاز تقدمه بدليل تناولته الدراسة بالكثير من النقاش، وانتهت إلى أن الذي تقدم هو معمول الخبر ثم إنه ظرف والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره، وقد تناولت الدراسة الرد على المجيزين بعدة أدلة ، وهناك من منع منعاً مطلقاً تقدم خبرها، والعلة أنها فعل غير متصرف وهو رأي الكوفة، وهو لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله.

سادساً: ثم كان الحديث في "ما" عن عملها، وإهمالها فهي تعمل عند الحجازيين "عمل" ليس وتهمل عند تميم.

وعلة إعمالها عندهم أن بينها وبين ليس أوجه شبه، وذلك أنهم لما رأوا أن كل واحدة منهما تغني عن صاحبتها في جميع مواقعها أجروها مجراها، وإن كانت "ما" حرفاً وليس فعلاً، ولكنها أشبهتها في معنى النفي خاصة، وقد أورد ابن الأنباري حجج الكوفيين ورد عليهم. ومذهب غير الحجاز وهم تميم عدم إعمالها لأنها حرف غير مختص يدخل على الفعل والاسم، ودخول الباء على خبرها مثل "ليس" فهي زيدت في خبر ليس لتأكيد النفي، وكذلك في خبر"ما"،والتأكيد على علة عدم إعمال تميم لها وهي أنها حرف وليس فعل، والحرف لا ضمير

---

(١) آية ٣٦، الزمر.

فيه . وأنها لا تعمل عمل ليس إلا بشروط ستة ذكرتها الدراسة تم الحديث عن العطف على "ما" واسمها وخبرها.

سابعاً : ثم كان المبحث الأخير عن وجه الشبه،والخلاف بينها وبين ليس:

١ــ فكلاهما، ترفع وتنصب.

٢ ــ وأن معنى "ما" النفي كليس.

٣ــ وأنها حرف جامد.

وكانت أوجه الخلاف:

١- أنه إذا تقدم خبر ما على الاسم لا تعمل"ما" .

٢- وأن "ما" لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف.

٣- ويبطل عملها بزيادة إن.

٤- وبدخول إلا.

٥- ولا يتقدم الخبر على الاسم في "ما".

٦- إذا عطف على خبر"ما"سببي جاز في مقابل الخبر الرفع والنصب.

٧- ما، لا تحمل الضمير.

٨- ولا تفسر فعلاً إذا كان بعد اسمها فعل فالحمل عليها أولى من الحمل على اسمها.

٩- ولا يخبر عنها بفعل ماض لأنها لنفي الحال.

١٠- لا يحسن تقديم خبرها ،كما يحسن في ليس.

المراجـــــــع

١- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**،لأبي حيان، تحقيق د/رجب عثمان محمد، الدكتور رمضان عبد التواب،جـ٣، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة،الطبعة الأولى،١٤١٨هـ/١٩٩٨م،مطبعة المدني،المؤسسة السعودية بمصر،العباسي.

٢- **الأشباه والنظائر**،**الإمام جلال الدين السيوطي**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، جـ٤، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى،١٤٠٦هـ/١٩٨٥م، بيروت،شارع سورية.

٣- **إصلاح الخلل الواقع في الجمل**، الزجاجي، تأليف عبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق وتعليق د/حمزة عبد الله النشرتي،الناشر،دار المريخ الرياض.

٤- **الأصول في النحو**،أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي،تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.

٥- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تأليف كمال الدين أبي البركات،عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، ومعه الانتصاف من الإنصاف،تأليف محيي الدين عبد الحميد، جـ١، إصدار دار الفكر.

٦- **البحر المحيط**، محمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي،٦٥٤-٧٥٤هـ، جـ٥، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٧- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**،وتكميل القاصد،تأليف أبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي، حققه وقدم له محمد كامل بركات،الناشر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٨- **التصريح بمضمون التوضيح**، الشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري،متوفي سنة ٩٠٥هـ، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، جـ١، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، الزهراء للإعلام العربي.

٩- **الجمل في النحو**، صنفه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، متوفي سنة ٣٤٠، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد، كلية الآداب، جامعة اليرموك، أربد،الأردن، الطبعة الأولى، هـ/١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة،بيروت، دار الأمل، الأردن.

١٠- **الجني الداني في حروف المعاني**، صنعه الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الثانية، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١١- **حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني، لألفية** ابن مالك، جـ١، دار الفكر.

١٢- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العربي على شواهد شرح الكافية**، تأليف الشيخ عبد القادر ابن عمر البغدادي، متوفي١٠٣٠ــ ١٠٩٣م، جـ١،جـ٢،جـ٣،نشر دار صادر، بيروت، لبنان.

١٣- **الخصائص**،تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق،محمد بن علي النجار،جـ١، دار الهدى للطباعة والنشر،بيروت،لبنان،الطبعة الثانية.

١٤- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي المتوفى سنة٧٥٦،تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط،الطبعة الأولى،١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، دار القلم، دمشق.

١٥- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، الإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط،الناشر،دار القلم،دمشق،الطبعة الثانية،١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٦- **شرح التسهيل**،تأليف جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي،الجياني الأندلسي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد،الدكتور محمد بدوي المختون، جـ١، الناشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٧- **شرح جمل الزجاجي**،تأليف علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي، ٦٦٩/٥٩٧هـ، تحقيق د/ صاحب أبو جناح،جـ١، الناشر الفيصلية، مكة المكرمة.

١٨- **شرح الرضى على الكافية**، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جـ٢، ٤، الناشر جامعة قاريونس، طبعة ،١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

١٩- **شرح شافية ابن الحاجب**، تأليف رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد،، جـ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٢٠- **شرح ابن عقيل**،بهاء الدين بن عبد الله العقيلي الهمداني على ألفية الإمام أبي عبد ا لله محمد جمال الدين بن مالك،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،جـ١.

٢١- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تأليف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محيي عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر.

٢٢- **شرح المفصل**، للشيخ العالم موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، جـ١، جـ٣، الناشر عالم الكتب، بيروت.

٢٣- **كتاب سيبويه**، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، جـ١، ٢، ٤، الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

٢٤- **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق دكتور كاظم بحر المرجان، جـ١، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية.

٢٥- **لسان العرب**، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، جـ٦، الناشر، دار صادر بيروت،لبنان.

٢٦- **مجالس العلماء**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون،الناشر مكتبة الخانجي للطبع والنشر،الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢٧- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تأليف أبي محمد عبد الله بن هشام،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،جـ١، جـ٢، الناشر دار الباز، مكة المكرمة.

٢٨- **المقتضب**،لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد،متوفى سنة٢٨٥هـ،تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، جـ٤، الناشر عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٢٩- **معاني القرآن**، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، متوفى سنة٢٠٧هـ، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار،جـ٢، الناشر،الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٣٠- **المقرّب**، تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، المتوفى سنة٦٦٩هـ، جـ١، الناشر المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ/١٩٧١م،.

٣١- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، جـ١، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.